حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT

# الريادة في ممارسة العمل القانوني

## التقرير السنوي لدائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي 2024

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائـب رئيـس الدولـة رئيس مجلـس الـوزراء حاكم دبي
(حفظه الله ورعاه)

«سيادةُ القانونِ فوقَ الجميعِ
دونَ تمييزٍ أو محاباةٍ»

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي

**«أداءُ الخدماتِ الحكوميةِ يرسّخُ مكانةَ دبيّ الريادية على الساحةِ العالميةِ»**

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

النائـب الأول لحاكم دبي نائب رئيـس مجلس الوزراء
وزير المالية رئيس المجلس القضائي

**«العـدلُ قـوةٌ وعـزةٌ وضمانُ استـقرارٍ وازدهـارٍ، ولا أحـدَ فوقَ القانونِ في دبيّ»**

# الفهرس


كلمة الدائرة 10

نشأة الدائرة وتطورها 12

مهام الدائرة واختصاصاتها 16

الهيكل التنظيمي 18

استراتيجية الدائرة 2023 - 2025 20

الاستراتيجية المؤسسية 22

المنازعات والدعاوى الحكومية 32

مساعي التسوية الودية 34

الدعاوى الحكومية 40

تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية 46

التحكيم 52

المهن القانونية 56



# الفهرس



الدعم القانوني الحكومي 72

إعداد ومراجعة العقود والاتفاقات 74

خدمات الدعم التشريعي والمشورة القانونية 76

إدارة تنظيم المعاملات القانونية 80

الترجمة القانونية المتخصصة 82

الابتكار واستشراف المستقبل القانوني 84

البنية الرقمية 98

رأس المال البشري 106

الاتصال المؤسسي 118

المشاركات الوطنية والمجتمعية 124

أصحاب الهمم 138

إدارة المعارف 142


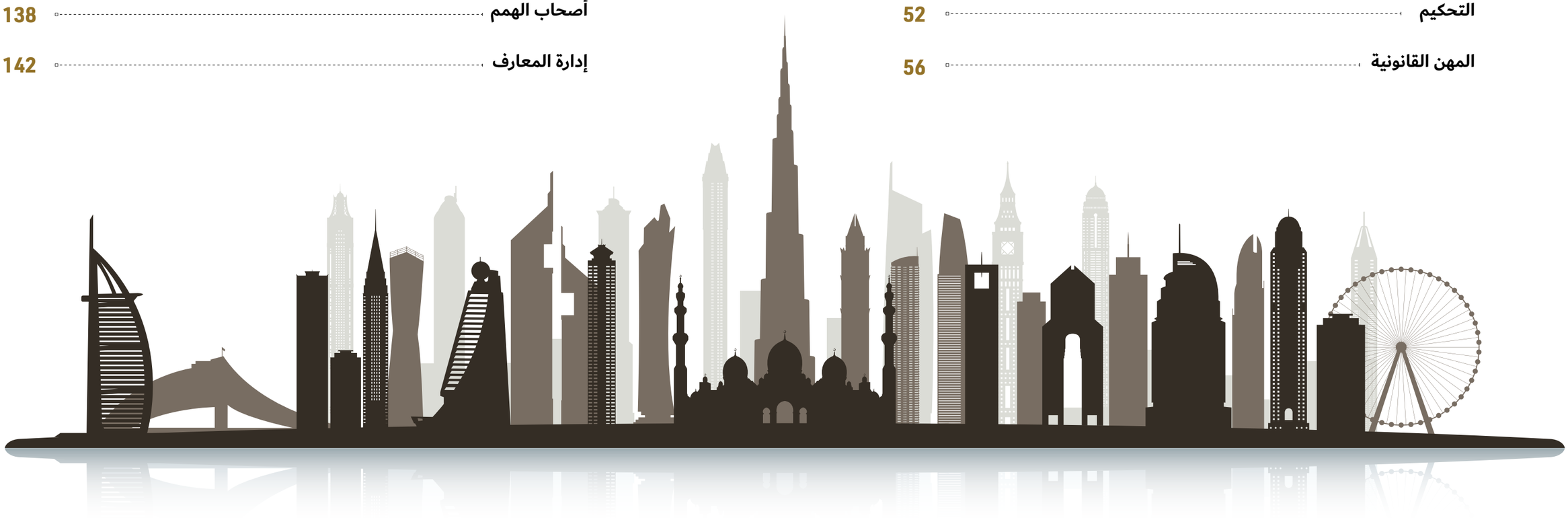

## تنافسية الأداء

في عالم يشهد تحولات متسارعة وتحديات متنامية، تدرك دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي أهمية الاستعداد للمستقبل، وإعداد سيناريوهات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات، ترتكز على منهجيات مستدامة، واستراتيجيات مبتكرة، وخطط استباقية، كي تمتلك القدرة المؤسسية التي تعزز تنافسيتها، وتضمن الكفاءة والتميز في قطاع العمل القانوني الحكومي والمهني الذي تتولى الدائرة مسؤوليته في إمارة دبي.

ومع تداخل وارتباط العمل القانوني بمختلف القطاعات الحيوية، ومنها القطاع الاستثماري، تحرص الدائرة على ربط كافة خططها الاستراتيجية والتطويرية بمستهدفات التنمية الاقتصادية في إمارة دبي، والتي تتوفر لها بيئة قانونية تحمي حقوق الأفراد والمؤسسات، وتضمن سيادة القانون، وهو ما يقتضي معه توفير خدمات قانونية عالية الكفاءة والجودة، لتواكب الاحتياجات المتغيرة، وتتجاوز التوقعات التي ترسمها آفاق المستقبل، بما يتوافق مع إمارة دبي التي تعد مركزًا استثنائيًّا لريادة الأعمال، ومناخًا جاذبًا للتدفقات الاستثمارية العالمية.

إن هذا التقرير السنوي الذي يرصد إنجازات ومؤشرات قطاعات العمل في الدائرة خلال عام 2024، يعكس حرصها على المضي قدمًا، وفق مهامها واختصاصاتها، في المسيرة الممتدة من التطوير المستمر، ملتزمةً في ذلك باستراتيجيات حكومة دبي التي ترسم رؤاها توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله ورعاه)، ويتابع تنفيذ خططها واستراتيجياتها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي.

إن دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، وهي تضع بين يدي متعامليها وشركائها هذا التقرير، لتجدد التزامها بكل ما يسهم في تحقيق رؤيتها الرامية إلى تقديم خدمة مبتكرة تعزز تنافسية قطاع العمل القانوني الحكومي والمهني في إمارة دبي، وتحقق مستهدفات التطوير في الأداء المؤسسي، معتمدةً في ذلك على توفير مقومات هذا التطوير وأدواته، وفق أعلى المعايير التي تخدم النهج الراسخ لحكومة دبي في صناعة الريادة والتميز في العمل الحكومي.

**د. لؤي محمد خلفان بالهول**

المدير العام

# نشأة الدائرة وتطورها

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT

منذ أوائل السبعينيات، ومع بدايات النهضة في إمارة دبي، أصدر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم (طيبَ الله ثراه) قرارًا بإنشاء مكتب المستشار القانوني لحكومة دبي، لمتابعة مختلف الأعمال القانونية الخاصة بالحكومة، ليشكل مرحلة جديدة من مراحل تطور العمل القانوني الحكومي في الإمارة، لا سيما مع تنوع المهام التي أسندت للمكتب منذ إنشائه.

فقد تنوعت طبيعة الأعمال التي كان يتولاها المكتب في تلك المرحلة، لتشمل إعداد ومراجعة التشريعات والعقود والاتفاقيات التي تكون حكومة دبي أو إحدى جهاتها الحكومية طرفًا فيها، بالإضافة إلى قيد مزاولي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، وترخيص مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية المحلية والأجنبية للعمل في الإمارة.

ومع التطلعات التنموية الشاملة التي استلزمت تطويرًا في العمل القانوني لتلبية متطلباتها، وجَّهَ، خلال عام 2008، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله ورعاه)، بإنشاء دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي؛ لتكون إحدى الدوائر الحكومية الملحقة بديوان سمو الحاكم، بهدف تقديم مختلف أنواع الخدمات القانونية للحكومة والجهات الحكومية في إمارة دبي، ومسؤوليتها عن جميع المسائل المتعلقة بالشؤون القانونية اللازمة لمواكبة التطور الذي تشهده الإمارة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في إطارٍ من التنظيم التشريعي المتكامل، وعيّن سعادة الدكتور لؤي محمد خلفان بالهول مديرًا عامًّا للدائرة.

ووفقًا لقانون إنشائها رقم (32) لسنة 2008 باشرت الدائرة جميع اختصاصاتها ومهامها، وفي مقدمتها المتعلقة بالتشريعات المحلية في الإمارة، وإصدار اللوائح والمذكرات التفسيرية، والفتاوى القانونية، وإبداء الرأي القانوني بشأن استفسارات الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تمثيل الحكومة والجهات الحكومية في جميع المسائل المتعلقة بالتشريعات الاتحادية، والاتفاقيات الخارجية، حيث أسهمت الدائرة بشكل فعّال في مراجعة التشريعات الاتحادية من خلال مشاركتها في عضوية اللجان الاتحادية.

ومع إنشاء اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، في يونيو 2014، برئاسة سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم؛ أصبحت اللجنة هي الجهة المختصة بكافة المسائل المتعلقة بالتشريعات في الإمارة.

وتتولى الدائرة متابعة كل ما يتعلق بالمنازعات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية في الإمارة طرفًا فيها، من خلال تلقي الشكاوى والدعاوى المقدمة ضد الجهات الحكومية، والسعي إلى تسويتها وديًّا، وتمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى والمنازعات أمام الجهات القضائية المختصة، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم.

كما أُنيط بالدائرة بموجب قانون إنشائها تنظيم مزاولة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية ومراقبة أعمال مكاتبها في إمارة دبي، ويشمل ذلك ترخيص مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية للعمل في الإمارة، وقيد المحامين والمستشارين القانونيين الذين يقدمون الخدمات القانونية في جدول المحامين والمستشارين القانونيين المعد لدى الدائرة، والإشراف على تأهيلهم وتدريبهم من خلال تنظيم الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل في كافة التخصصات القانونية.

ومن الاختصاصات التي خوّلها القانون للدائرة منذ نشأتها، تقديم الدعم والخدمات القانونية للحكومة والجهات الحكومية في الإمارة لتلبية احتياجاتها، وتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، حيث تولت الدائرة مراجعة العقود والاتفاقيات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية طرفًا فيها، وتقديم المساعدة والدعم القانوني في مرحلة التفاوض بشأن الأحكام والشروط الواردة في تلك العقود والاتفاقات، وذلك لضمان توافقها مع أحكام التشريعات السارية في الدولة، وبشكلٍ يكفل حماية المصالح الحكومية.

# مهام الدائرة واختصاصاتها

**تتولى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، بموجب قانون إنشائها، المهام والاختصاصات التالية:**

- تلقي الشكاوى والدعاوى التي ترِد ضد الجهات الحكومية والسعي لتسويتها وديًّا، وفقًا للإجراءات القانونية السارية في هذا الشأن.
- تمثيل الحكومة وجميع الجهات الحكومية في الدعاوى والمنازعات التي تقام منها أو عليها أمام الجهات القضائية المختصة، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم.
- تقديم الرأي والمشورة القانونية لما يعرض على الدائرة من استفسارات من الحكومة أو الجهات الحكومية بشأن أي مسألة قانونية أو نص تشريعي.
- إعداد ومراجعة العقود والاتفاقات التي تبرمها الحكومة أو الجهات الحكومية، بناءً على طلب تلك الجهات، وتمثيلها في المفاوضات المتعلقة بها.
- مراجعة جميع عقود تأسيس المؤسسات والشركات التي تؤسسها الحكومة أو الجهات الحكومية أو تكون طرفًا فيها.
- تقديم المساندة والدعم المتعلق بالشؤون القانونية للحكومة وللجهات الحكومية؛ لتمكينها من ممارسة الاختصاصات والمهام الموكلة إليها.
- ترخيص مهنتي ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية ومراقبة أعمالها، وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لذلك، والإشراف على تأهيل المستشارين القانونيين وتدريبهم من خلال تنظيم الدورات والبرامج التدريبية.
- إعداد البحوث والدراسات والإصدارات القانونية المتخصصة ونشرها.
- أية مهام أخرى ذات صلة بطبيعة عمل الدائرة تتمثل في تقديم المساندة والدعم المتعلق بالشؤون القانونية للحكومة وللجهات الحكومية في الإمارة.

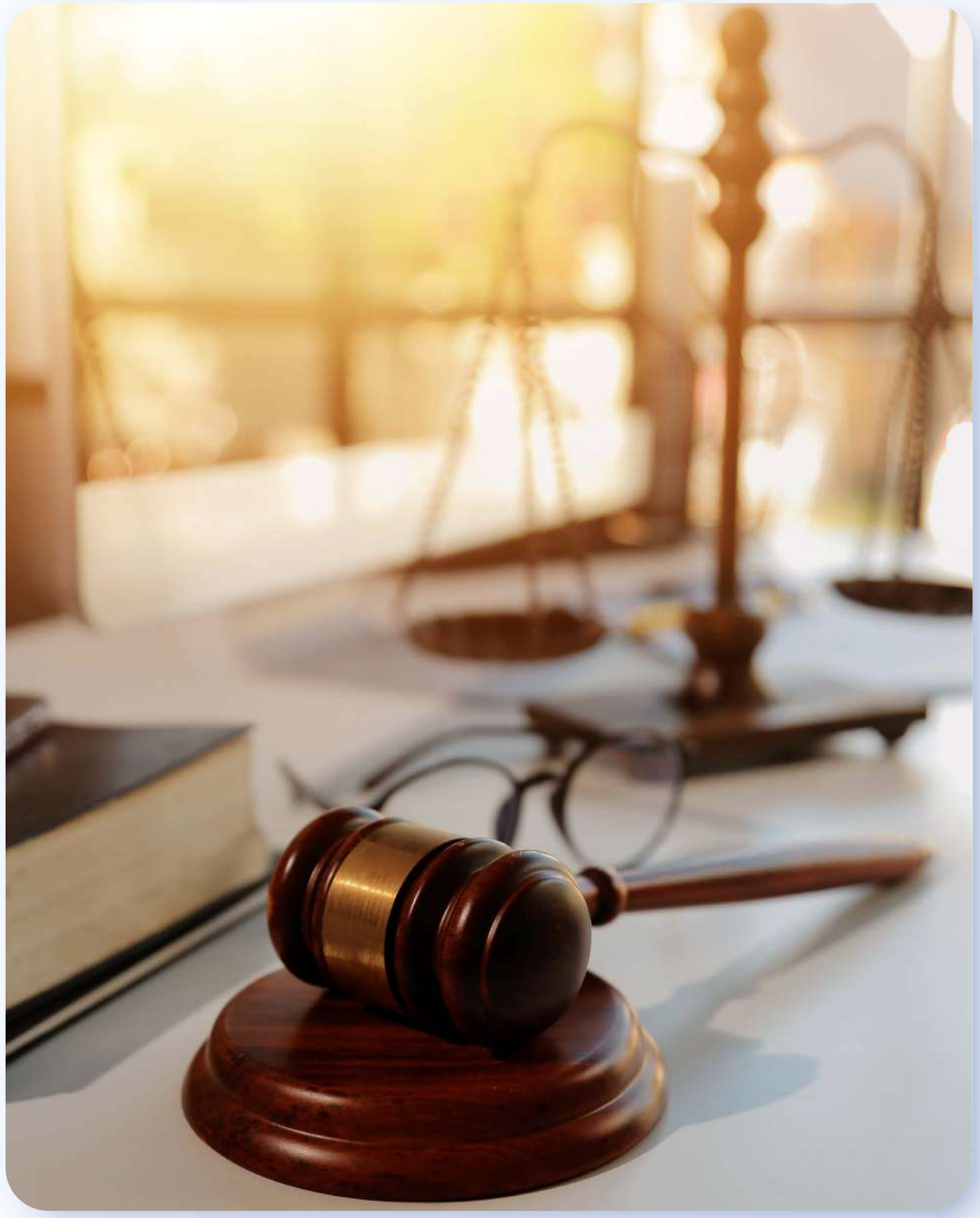

# الهيكل التنظيمي

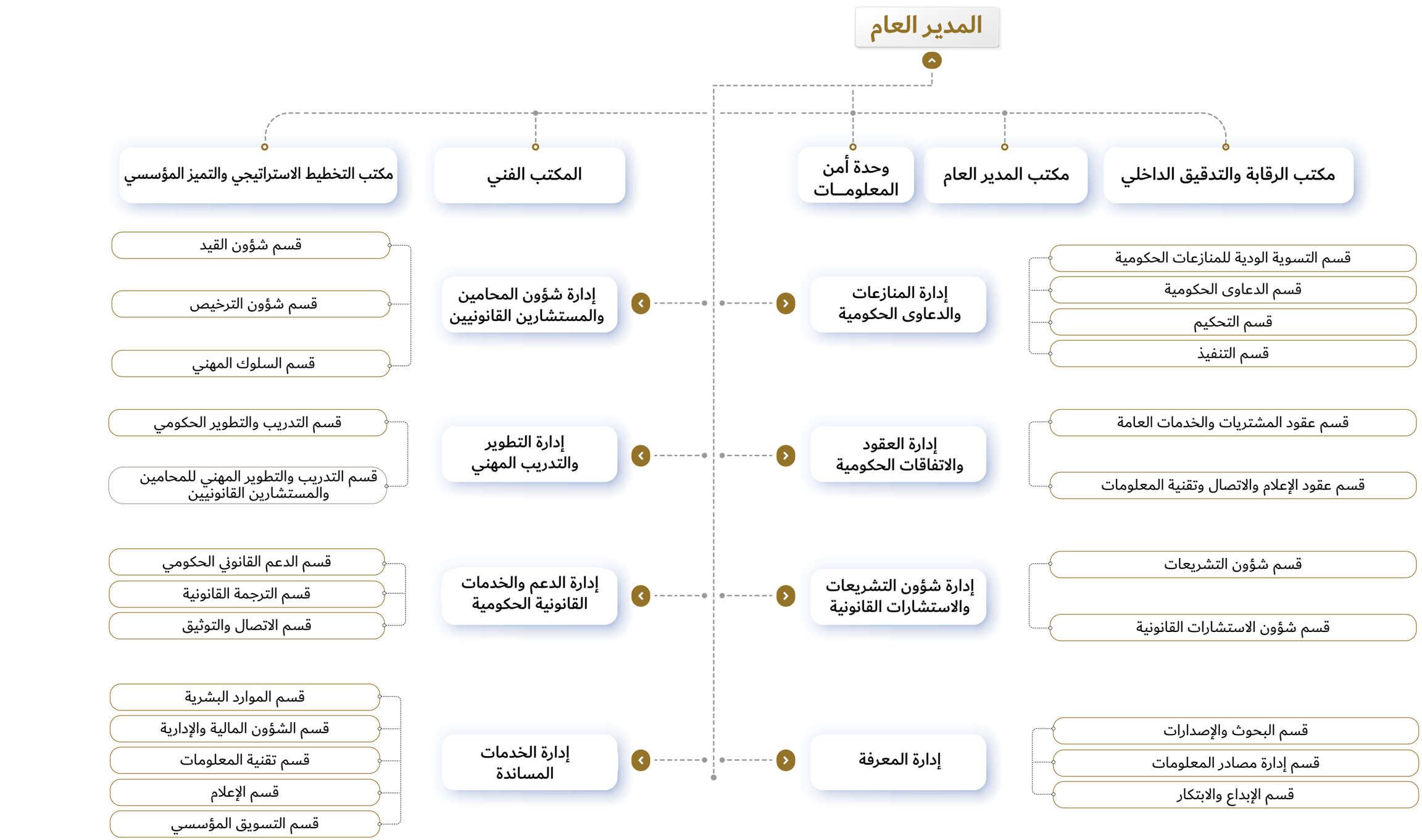

## عناصر الاستراتيجية

### الرؤية

الريـادة والتميـز في العمـل القانـوني الحكومـي والمهنـي في إمارة دبي

### الرسالة

تقديـم خدمـة مبتكـرة تعـزز تنافسـية القطاعيـن القانوني الحكومـي والمهنـي في دبي، ومسـاهمتهما في التنميـة المستدامة بالإمارة من خلال الاستباقية والرقمنة

### القيم

- الشراكة والعمل بروح الفريق
- الموثوقية والالتزام نحو المتعامل
- الابتكار والاستباقية
- الفعالية والكفاءة
- الرشاقة والمرونة

# الاستراتيجية المؤسسية

## التنافسية في مستقبل العمل القانوني

**تُدرك دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي أن تنافسية المستقبل لا تعتمد فقط على القدرة المؤسسية المرتبطة بالتكيف مع المتغيرات بعد أو عند حدوثها، وإنما تعتمد بشكل أوسع على استشراف تلك المتغيرات، وتهيئة الإمكانات اللازمة للتعامل معها بمرونة واستباقية وفعالية.**

**وانطلاقًا من التزامها بتحقيق الريادة، فإن الدائرة تضع استشراف المستقبل ضمن منهجيتها في العمل الاستراتيجي والمؤسسي، حيث تركز على استباق التحديات واستثمار الفرص لتعزيز تنافسية منظومة قانونية مبتكرة ومستدامة، سواء على مستوى القطاع القانوني الحكومي، وما يترتب عليه من تعزيز لدور حكم القانون والمؤسسات، أو على مستوى القطاع المهني القانوني في إمارة دبي، وما يترتب عليه من تنافسية للقطاع ومساهمة أكثر فاعلية في النهضة الاقتصادية التي تشهدها الإمارة.**

## استشراف المستقبل: جوهر النهج الاستراتيجي

**إيمانًا منها بأن أدوات الماضي لم تعد مجدية للتعامل مع تحديات المستقبل وفُرَصه سريعة التغير، فإن الدائرة تسعى إلى تجاوز الأنماط التقليدية في التخطيط الاستراتيجي من خلال تطوير نماذج عمل تعتمد على توصيف الخطط والسيناريوهات المستقبلية، وتحليل التوجهات الناشئة والبناء عليها، ويقوم هذا النهج على:**

**أولاً: تحليل المتغيرات والتحولات:** مثل التحولات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والأنماط الاجتماعية المتغيرة، والتغيرات في منظومة التشريعات محليًّا وعالميًّا، وتأثيرها على العمل القانوني الحكومي، وممارسات المهن القانونية، والتي كانت أساسًا مرجعيًّا في بناء استراتيجية الدائرة والتحديث عليها.

**ثانيًا: تعزيز الجاهزية المؤسسية:** وذلك من خلال تطوير قدرات مؤسسية تخصصية ومعرفية استباقية قادرة على تعريف تحديات وفرص المستقبل، والتعامل معها باستجابة مرنة وبكفاءة عالية، من خلال تحديث واستحداث خدمات تتسم بالكفاءة والجودة، يتم تقديمها من خلال قنوات تضمن تجربة متعامل متميزة، توافق احتياجاته، وتحوز ثقته وسعادته.

**ثالثًا: استثمار البيانات والتكنولوجيا:** حيث تلعب البيانات دورًا مهمًّا في تمكين استشراف المستقبل، وفهم الاحتياجات المتغيرة للمتعاملين والشركاء، لذلك تهتم الدائرة بتأهيل بياناتها المؤسسية، والتكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لاستكمال المجموعات البيانية بشكل فعال وشمولي، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية للدائرة؛ مما يعزز من قدرتها على التحديث والابتكار في خدماتها، وإدارة تجربة متعامل متجددة ومتميزة.

# ركائز الجاهزية للمستقبل

## 01

### تطوير منظومة متكاملة لاستشراف المستقبل القانوني:

**استشراف المستقبل القانوني:** وذلك بهدف تحليل البيانات الضخمة والتقارير العالمية لتحديد الاتجاهات المستقبلية، وصياغة استراتيجيات تتماشى مع هذه التوجهات.

**الابتكار في منظومة العمل القانوني:** من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المستحدثة في الممارسات القانونية، مثل الذكاء الاصطناعي، العملات الرقمية، البيئة الافتراضية، وذلك لضمان مرونة الإطار القانوني، وتماشيه مع المتغيرات.

**إعداد دراسات استشرافية متخصصة:** تهدف إلى تقييم تأثير الابتكارات التقنية على البيئة القانونية، وإدارة المخاطر والتنبؤ بالنتائج المستقبلية.

## 02

### تعزيز التحول الرقمي في العمل القانوني:

**بناء منصات رقمية:** تقدم خدمات قانونية متطورة تشمل الاستشارات القانونية الرقمية، إدارة القضايا، إنجاز المعاملات بشكل آني.

**دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات والعمليات:** وذلك لتحسين دقة الخدمات القانونية، ودعم اتخاذ القرار في جميع مراحل تطوير الخدمة وتقديمها.

**أتمتة العمليات الداخلية:** لتوفير الوقت وتقليل الأخطاء والمخاطر، مما يسهم في رفع كفاءة العمل المؤسسي، وتحسين جودته.



## 03

### تمكين رأس المال البشري لاستشراف المستقبل:

**توفير برامج تدريبية للرؤية المستقبلية:** وذلك لتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع التحديات المستقبلية، من خلال بناء مهارات التحليل الاستراتيجي والتفكير الابتكاري.

**تطوير قادة المستقبل:** إدارة برامج لبناء القدرات القيادية التي تركز على تعزيز مهارات التكيف مع التغيرات بشكل فعال.

**تطوير منظومة إدارة الابتكار:** من خلال ورش عمل ومنصات تفاعلية تتيح للكوادر البشرية مشاركة الأفكار والرؤى المستقبلية.

## 04

### بناء شراكات استراتيجية لتعزيز الاستعداد للمستقبل:

**التعاون مع مراكز البحوث المحلية والدولية:** لتبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل ممارسات استشراف المستقبل.

**إطلاق مبادرات مجتمعية مبتكرة:** تهدف إلى إشراك المجتمع في استكشاف الاحتياجات المستقبلية، وصياغة الحلول.

**تعزيز التكامل مع الجهات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص:** لتطوير مشاريع مشتركة تدعم التحول القانوني المستدام.

## الجاهزية المؤسسية في إدارة الطوارئ والأزمات

**لضمان استمرارية العمل تحت أي ظروف، طورت الدائرة منظومة متكاملة لاستمرارية الأعمال تشمل التالي:**

**خطط استجابة استباقية:** للتعامل مع الطوارئ والأزمات والكوارث، تضمن استمرارية تقديم الخدمات الحرجة بأعلى مستويات الجودة.

**إدارة المخاطر المؤسسية:** لتحديد المخاطر المحتملة والمستقبلية، ووضع آليات استباقية لتقليل تأثيرها على الأداء المؤسسي.

**تعزيز مرونة الخدمات:** عبر توفير قنوات متعددة لتقديم الخدمات، تضمن الوصول إلى المتعاملين في جميع الأوقات وبشكل مستدام.

# المواصفات والمقاييس في دعم جودة العمل القانوني

**تتصل جهود الدائرة في تحقيق الريادة المؤسسية بحرصها على امتلاك المواصفات والمقاييس وفق أفضل المعايير العالمية التي تضمن التزامًا صارمًا بمتطلبات الجودة في الأداء المؤسسي، حيث استطاعت أن تحافظ على المواصفات التي ترتبط بأنظمتها التشغيلية، وهي:**

### نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015):

مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات اللازمة لتخطيط وتنفيذ وتقديم الخدمات، ويهدف هذا النظام إلى التأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بمتطلبات العملاء، وترسيخ مبدأ التحسين المستمر للخدمات المقدمة.

### نظام إدارة المخاطر (ISO 31000:2018):

المعيار الدولي لإدارة المخاطر يساعد المؤسسات من خلال المبادئ والإرشادات العامة التي يضعها في تحليل المخاطر وتقييمها، لتكون المؤسسة قادرة على تطوير الفاعلية التشغيلية، وزيادة ثقة المتعاملين، وتقليل الخسائر المحتملة، وتحسين أداء المؤسسة على صعيد الصحة والسلامة، والتخطيط والإدارة والاتصال، وبناء نظام قوي قادر على اتخاذ القرارات المناسبة وتشجيع الإدارة الوقائية على كافة الأصعدة.

### نظام إدارة استمرارية الأعمال (ISO 22301:2012):

يعد هذا النظام إطارًا لأفضل الممارسات العالمية التي تعزز من مرونة المؤسسة وتساعدها في أداء أعمالها الحيوية في ظل الظروف الطارئة، بالإضافة إلى توفير المال والوقت من خلال تنفيذ المهام بالشكل الصحيح.



### نظام إدارة أمن المعلومات: (ISO 27001:2013):

يقدم هذا النظام نهجًا متكاملاً لتوفير الحماية لكل المعلومات بكل ثقة وسلامة وضمان سرية البيانات والحفاظ عليها من التهديدات والامتثال للمعايير الدولية والمحلية في إدارة المخاطر الأمنية التي تهدد أمن المعلومات، وتقدم المواصفة هيكلة تستطيع المؤسسة من خلالها القيام بأنشطتها في إدارة أمن المعلومات والحوادث والتخطيط المستمر للأعمال بصورة فعالة، بالإضافة إلى أن هذه المواصفة تعمل على تحقيق التواصل الناجح بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة بفاعلية على المستوى الأمني.

### نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات (ISO 20000-1:2011):

يعد هذا النظام أول نظام دولي معترف به لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة وكفاءة الخدمة المقدمة، ويوضح المتطلبات الخاصة بالتطوير، وتطبيق نظام إدارة تكنولوجيا المعلومات، ويوضح أفضل الممارسات لإدارة الخدمات التقنية.

# المنازعات والدعاوى الحكومية

## الكفاءة والشفافية وسيادة القانون

# مساعي التسوية الودية

تختـص الدائـرة بتلقـي الشـكاوى والادعـاءات التـي تـرد ضـد الجهـات الحكوميـة والسعي لتسويتها وديًّا، أو عن طريق الإفتاء، من خلال عملية تفاوض تهدف إلى حل نـزاع بيـن طرفيـن أو أكثـر، يقوم مـن خلالها كل طـرف بتقديم حلول مقبولـة للطرفين للوصـول إلى تسـوية ودية للنزاع، وذلك وفقًا لأحـكام قانون دعاوى الحكومة رقم (3) لسـنة 1996 وتعديلاته، وبموجب القانون رقم (32) لسـنة 2008 بشـأن إنشـاء دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي.

وتأتي جهود الدائرة في بذل مساعي التسوية الودية، تماشيًا مع نهج دبي الراسخ في هذا الشأن، وتعزيزًا لثقة المجتمع في المنظومة القضائية والقانونية في الإمارة، حيث تقوم الدائرة بتلقي الشكاوى ضد الجهات الحكومية لبذل مساعي التسوية الودية فيها قبل لجوء مقدميها إلى القضاء، بإجراءات واضحة تتسم بالحيادية والشفافية، وصولاً إلى توافق وحل ودي للنزاع، وتجنُّب اللجوء للتقاضي قدر الإمكان.

وتحرص الدائرة على تعزيز مهارات وفنيات الوساطة لدى فريق عملها المعني بالتسوية الودية، وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، ولأهمية أدوات التواصل في بذل أعمال التسوية الودية، حرصت الدائرة على وجود فريق مؤهل، يراعى في مهاراته التنوع الثقافي الذي تتسم به إمارة دبي.

**%62**

**زيادة في عدد الجلسات التي تم عقدها لبذل مساعي التسوية الودية مقارنة بعام 2023**

خلال عام 2024، بلغت نسبة التسوية الودية للشكاوى المقدمة ضد الجهات الحكومية 38.5%، من عدد المنازعات الحكومية التي تلقتها الدائرة، وقد بلغ عدد الجلسات التي تم عقدها بذلاً لمساعي التسوية الودية (867) جلسة، بنسبة زيادة بلغت 62% مقارنة بعام 2023.

## عدد الاستفسارات الهاتفية والإلكترونية التي تم التعامل معها خلال 2024

عدد الاستفسارات الهاتفية الواردة من المتعاملين والتي تم التعامل معها (998) استفسارًا خلال 2024.

عدد الاستفسارات الإلكترونية الواردة من المتعاملين والتي تم التعامل معها والرد عليها (511) استفسارًا خلال 2024.

عدد المراجعين الذين تعامل قسم التسوية الودية مع طلباتهم والرد على استفساراتهم بالحضور الشخصي، (451) متعاملاً خلال 2024.

تقدر قيمة المطالبات المالية المرتبطة بالشكاوى المسجلة خلال 2024 بمبلغ قدره (2,017,571,382) درهم.

**1960**

استفسارًا هاتفيًّا وإلكترونيًّا وحضوريًّا تم التعامل معها خلال 2024

**أكثر من 2,000,000,000**

قيمة المطالبات المالية المرتبطة بمساعي التسوية الودية

**%38.5**

نسبة التسوية الودية التي حققتها الدائرة خلال 2024

## اجتماعات تنسيقية حكومية

ضمن جهودها في مساعي التسوية الودية التي تهدف إلى الوصول إلى توافق وحل ودي للنزاع، وتجنُّب اللجوء للتقاضي، عقدت الدائرة خلال 2024 سلسلة من الاجتماعات التنسيقية مع عدد من إدارات الشؤون القانونية بالجهات الحكومية، شملت القيادة العامة لشرطة دبي، بلدية دبي، هيئة الطرق والمواصلات، مؤسسة محمد بن راشد للإسكان، دائرة الأراضي والأملاك، وذلك لبحث سبل التعاون والتنسيق وفرص التطوير والتحسين المستمر في مستوى الامتثال القانوني والإجرائي في الشكاوى والادعاءات المقدمة ضد الجهات الحكومية، وبذل المساعي الودية قبل لجوء مقدميها إلى القضاء، وذلك وفق إجراءات واضحة تتسم بالحيادية والشفافية.

وأكدت الاجتماعات أن التعاون المستمر مع الجهات الحكومية في هذا الجانب، يسهم في ترسيخ ثقة المجتمع في الحكومة والمنظومة القضائية والقانونية في إمارة دبي، من خلال الإجراءات التي تتبعها الدائرة في ممارسة دور الوسيط وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، وهو ما تعكسه نسبة التسوية الودية التي تحققها الدائرة عامًا بعد عامٍ.

## إجراءات ناجزة في إنهاء الشكاوى

استحدثت الدائرة منذ عام 2022، إجراءً تطويريًّا يقوم على تحديد منسق اتصال لدى كل جهة حكومية، ليتم التعامل معه بصفة يومية، فبمجرد تلقي الدائرة للشكوى، تتم إحالة الشاكي إلى المنسق لبحث مدى إمكانية إنهاء الشكوى بشكل سريع، وقد أسهم هذا الإجراء في إنهاء (121) شكوى خلال عام 2024، وهو ما يمثل 24,5% من إجمالي الشكاوى المقدمة للدائرة خلال عام 2024، وذلك دون البدء الفعلي في إجراءات التسوية من قبل الدائرة، وهو ما يعكس أثر هذا الإجراء في توفير الوقت والجهد، وتعزيز رضا المتعامل مع حكومة دبي.

أسهمت جهود الدائرة، من خلال مباشرة اختصاصاتها في مساعي التسوية الودية، في تقليل المنازعات ضد الجهات الحكومية التي كان من المفترض عرضها على الجهات القضائية.

**%24.5**

نسبة الشكاوى التي تم إنهاؤها لعام 2024، دون البدء الفعلي في إجراءات التسوية من قبل الدائرة، وذلك من خلال منسقي الاتصال مع الجهات الحكومية، بما وفّر على طرفي الشكوى الوقت والجهد والنفقات.

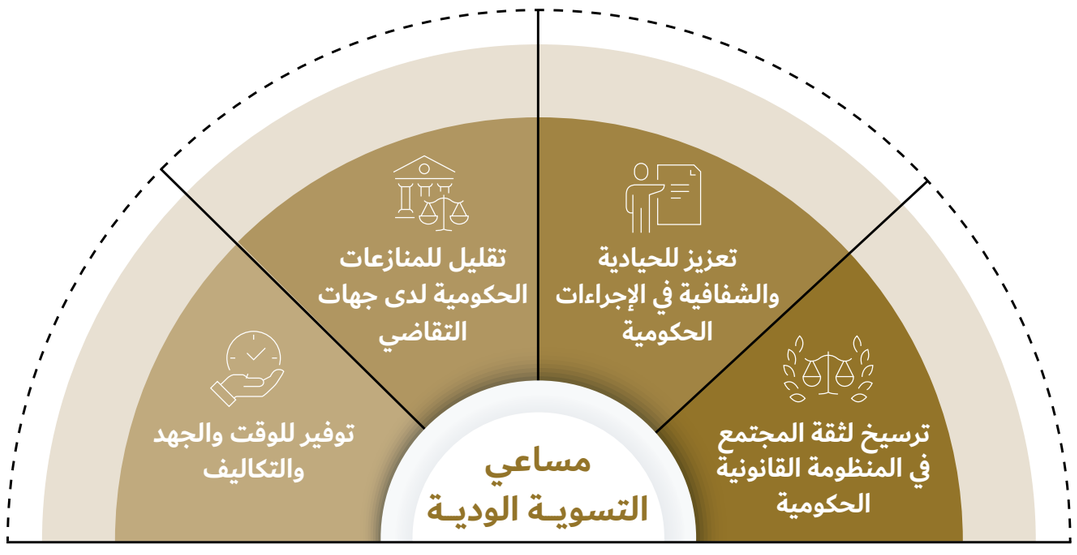

# الدعاوى الحكومية

تختـص الدائـرة وفقًا لقانـون إنشـائها بتمثيـل الحكومة والجهـات الحكومية فيمـا يُرْفـع منهـا أو عليهـا من دعـاوى أمـام الجهـات القضائيـة المختصة على اخـتلاف أنواعهـا ودرجاتهـا، ولجان ومراكـز التوفيق والتحكيـم، وذلك من خلال مباشـرة كافـة الإجـراءات القانونيـة اللازمـة في الدعـاوى التـي تكـون الحكومـة والجهات الحكومية طرفًا فيها.

وخلال عـام 2024 تلقـت الدائـرة عبـر منصاتها المختلفـة (533) دعوى، باشـرت فيها الإجراءات القانونيـة والقضائية، سـعيًا لتعزيز سـيادة القانـون وحماية الحقوق، ويمثل هـذا العدد الوارد من الطلبات نسبة زيادة بلغت 10% في حجم العمل مقارنة بعام 2023م.

533

عدد الدعاوى التي تلقتها الدائرة خلال 2024

## أولًا: تمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى المقامة منها:

تتلقـى الدائـرة الطلبـات الـواردة من الجهات الحكومية بشـأن رفع دعـوى قضائية، حيث تبدأ مباشـرة في دراسـة الموقف القانوني للطلب، وبذل مسـاعي التسـوية الودية فيه، في حال إذا ما توافـرت الرغبـة لـدى الطرفيـن في إنهـاء النـزاع بينهمـا وديًّـا، وفي حال تعـذر ذلك تباشـر الدائرة إجراءاتها القانونية أمام الجهات القضائية المختصة.

وقـد باشـرت الدائـرة خلال 2024 تمثيـل الحكومـة والجهـات الحكوميـة في العديـد مـن الطلبـات والدعاوى المقامة منها، حيث تلقت طلبات بلغت قيمتها المالية مبلغًا قدره (266,562,344) درهم.

266,562,344

قيمة المطالبات المالية في الدعاوى المقامة من الجهات الحكومية



## ثانيًا: تمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى المقامة ضدها:

تباشـر الدائـرة التمثيـل القضـائي علـى اخـتلاف أنواعه ودرجاته، أمام سـائر الجهـات القضائية، وذلـك فـور تلقـي الدائـرة إعلان صحيفـة الدعـوى مـن الجهـة القضائية ضـد الحكومـة أو إحدى الجهات الحكومية بالإمارة، من خلال الوسائل المعتمدة بالدائرة.

**وخلال عـام 2024، باشـرت الدائـرة تمثيـل الحكومـة والجهـات الحكوميـة في الدعـاوى المقامـة ضدهـا، بمطالبـات ماليـة قدرهـا (3,699,883,794) درهـم إمـاراتي، وقـد تنوعـت تلـك الدعـاوى بيـن مدنيـة، وتجارية، وعقارية، وإيجارية، وإدارية.**

3,699,883,794

قيمة المطالبات المالية في الدعاوى المقامة ضد الجهات الحكومة

3,699,583,794

قيمة الوفر المالي الذي حققته الدائرة في التمثيل القضائي للحكومة والجهات الحكومية

**وقد استطاعت الدائرة أن تحقق وفـرًا ماليًّـا لصالـح الحكومـة في تلـك المطالبـات بمبلـغ قـدره (3,699,583,794)، خلال عـام 2024م.**

**حققـت الدائـرة وفـق مؤشـرات أدائها نسبة فصل لصالح الحكومة والجهـات الحكوميـة في الدعـاوى المقامة أمام القضاء بلغت 92%.**

%92

نسبة الفصل لصالح الحكومة والجهات الحكومية

## قياس مستوى الامتثال القانوني

وفقًا لمؤشرات الأداء المركزية المحددة ضمن معيار الحوكمة في برنامج دبي للتميز الحكومي، تختص الدائرة بقياس مؤشري مستوى الامتثال القانوني للجهات الحكومية، وهما مؤشر الامتثال في الدعاوى المقامة منها أو ضدها، ومؤشر الامتثال القانوني والإجرائي في الشكاوى المقدمة ضد الجهات التي تقع ضمن اختصاص الدائرة.

1

**المؤشر الأول:** وهو مستوى الامتثال القانوني والإجرائي في الشكاوى ضد الجهات الحكومية، حيث بلغت نتيجة المؤشر 95,7% خلال عام 2024.

**%95,7**

**نسبة امتثال الجهات الحكومية القانوني والإجرائي في مؤشر الشكاوى**

وقد بلغ عدد التقارير الفرعية التي تمت دراستها (775) تقريرًا، للحصول على التقارير الرئيسية التي أصدرتها الدائرة في قياس المؤشرين السابقين، وعددها (29) تقريرًا، لجميع الجهات التي ينطبق عليها قياس الامتثال.

| | |
|---|---|
| **775** | **تقريرًا فرعيًّا تمت دراستها لإصدار تقارير مؤشري الامتثال خلال 2024** |
| **29** | **تقريرًا رئيسيًّا أصدرتها الدائرة في مؤشري الامتثال خلال 2024** |

وتهدف الدائرة من خلال تلك التقارير إلى ضمان حوكمة ممارسات الجهات الحكومية، وضمان توافقها مع التشريعات، وتحقيق التحسين والتطوير، للوصول بممارسات الجهات الحكومية إلى أقصى مستوى من الامتثال القانوني.



2

المؤشر الثاني: وهو مستوى الامتثال القانوني في الدعاوى الحكومية، حيث أشارت التقارير في هذا المؤشر إلى أن نسبة مستوى الامتثال خلال 2024 قد بلغت 97%.

**%97**

**نسبة امتثال الجهات الحكومية القانوني في مؤشر الدعاوى الحكومية**

## حوكمة الممارسات القانونية الحكومية

**تمارس الدائرة أعمالها في إدارة ملفات الشكاوى والدعاوى من خلال إجراءات تضمن أقصى مستوى من الحوكمة، تحقيقًا للصالح العام.**

### أسهمت إجراءات حوكمة الممارسات القانونية الحكومية فيما يلي:

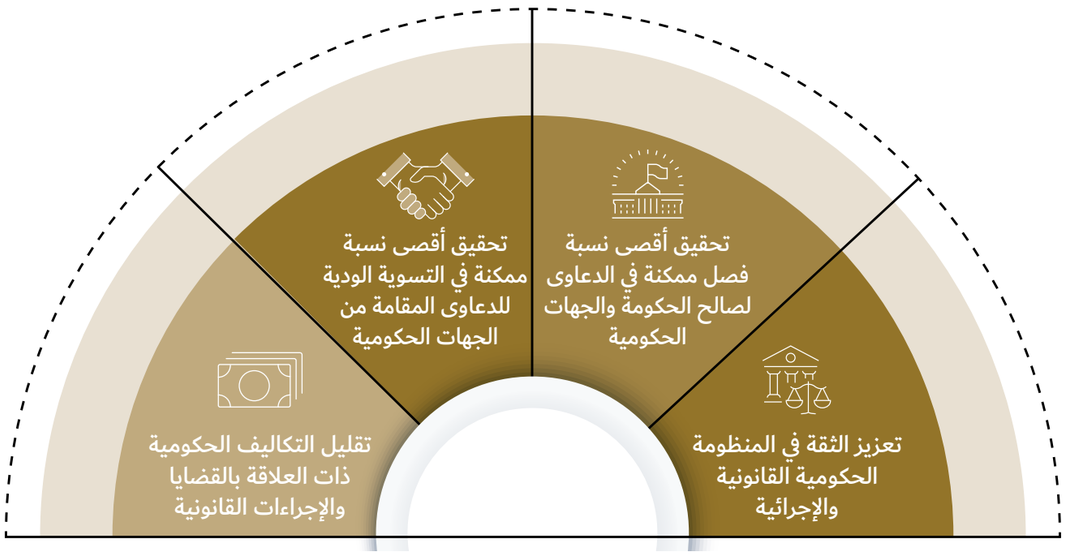

# تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية

تختص الدائرة ضمن مهامها بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية، لصالح الحكومة والجهات الحكومية، حيث تتخذ الدائرة كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، واللجان القضائية، ومراكز التوفيق والتحكيم، بالإضافة إلى القرارات الإدارية والشيكات التي تعد سندات تنفيذية، كما تختص الدائرة بتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الجهات الحكومية.

وقد بلغ عدد مطالبات التنفيذ الواردة إلى الدائرة خلال عام 2024 (363) حكمًا وسندًا تنفيذيًّا واجب النفاذ، وقد اتخذت الدائرة كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السندات من قيد على أنظمة المحاكم المختلفة، وتقديم طلبات الاستعلام عن الأموال والحجز والبيوع وتنفيذ أحكام الإخلاء، حيث بلغت نسبة تنفيذ أحكام الإخلاء الصادرة لصالح الحكومة والجهات الحكومية 95%، كما بلغت القيمة الإجمالية للمطالبات التنفيذية لصالح الجهات الحكومية حتى نهاية 2024 (383,844,070) درهم.

**383,844,070**

قيمة المطالبات التنفيذية لصالح الجهات الحكومية حتى نهاية 2024

**363**

حكمًا وسندًا تنفيذيًّا واردًا إلى الدائرة خلال 2024



## تنفيذ الشيكات

إعمالًا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022م، بإصدار قانون المعاملات التجارية، تختص الدائرة بمباشرة إجراءات تنفيذ الشيكات باعتبارها سندات تنفيذية، وتمثيل الجهات الحكومية في منازعات التنفيذ المنبثقة عنها، حيث ورد إلى الدائرة خلال 2024 (117) طلبَ تنفيذٍ مرتبطًا بالشيكات، بقيمة إجمالية قدرها (78,860,353) درهم، وقد شكلت نسبة تلك السندات أكثر من 32% من إجمالي طلبات التنفيذ الواردة خلال 2024م؛ وهو ما يعكس أهمية هذا التشريع الذي أصبح الشيك بموجبه سندًا تنفيذيًّا، محررًا من أية قيود إجرائية وقضائية، بشكل يعزز معه ثقة المتعامل في هذه الورقة التجارية، وتوفير الأمان المالي وتسهيل عملية تحصيل الحقوق الناشئة عنه، وتقليل النزاعات القضائية، ويرسخ قيم العدالة الناجزة وسيادة القانون في مناخ استثماري عالمي.

**78,860,353**

القيمة المالية لدعاوى تنفيذ الشيكات خلال 2024

**117**

دعوى تنفيذ مرتبطة بالشيك خلال 2024

**أكثر من**

**%32**

نسبة السندات التنفيذية المرتبطة بالشيكات من إجمالي السندات التنفيذية الخاصة بعام 2024

## تعزيز أطر التعاون

حرصت الدائرة، خلال عام 2024 على عقد الاجتماعات التنسيقية والتشاورية مع عدد من الجهات بهدف تعزيز أطر التعاون المشترك بين الدائرة والجهات المعنية، وذلك بهدف رفع كفاءة إجراءات تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية لصالح الحكومة والجهات الحكومية، وتعزيز مساعي التسوية الودية في سداد المبالغ المستحقة لها، كما أنها تهدف إلى تعزيز الامتثال للقوانين، وتطوير الحلول التقنية التي ترتبط بعملية الاستعلام عن أموال وممتلكات المنفذ ضدهم، وتنظيم عملية بيع الأصول المحجوز عليها قضائيًّا، أو المعروضة للبيع، ومن تلك الجهات محاكم دبي، الأمانة العامة للمجلس القضائي، الإدارة العامة للهوية وشؤون الأجانب، دائرة المالية، القيادة العامة لشرطة دبي، جمارك دبي، هيئة الطرق والمواصلات، بلدية دبي، سلطة المنطقة الحرة لجبل علي، دائرة الاقتصاد والسياحة، هيئة الثقافة والفنون، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، سلطة دبي للمناطق الاقتصادية المتكاملة، مركز محمد بن راشد للفضاء، هيئة الصحة بدبي، مؤسسة دبي للمرأة، مؤسسة دبي للمستقبل، نادي دبي للفروسية، مطارات دبي، مؤسسة دناتا، مؤسسة نداء للاتصالات، الإمارات للمزادات.

كما حرصت الدائرة على تعزيز أطر الشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وفي هذا الإطار فعّلت الدائرة اتفاقية التعاون مع الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي، والتي تهدف إلى توفير الحُلول المناسبة والبنى التحتية والخدمات الذكية ذات المستوى العالمي، لتحسين وتطوير جودة تقديم الخدمات، وتحقيق التكامل وجودة الحياة للمتعاملين، كما نصّت بنود الاتفاقية على استخدام الدائرة منصة (GSB) الخاصة بهيئة دبي الرقمية لتبادل البيانات، والتنسيق مع الإدارة فيما يتعلق بعملية الربط الإلكتروني.

# التحكيم

## طرق بديلة لحل النزاعات

**يشـكل التحكيم إحدى السـبل التي تنتهجها الجهات الحكومية في فض المنازعات بـديلاً عـن التقاضي؛ ومن ثمَّ حرصت الدائـرة على النهوض بمهامها في تمثيل الجهات الحكومية في المنازعات من خلال التحكيم في معظم القضايا التي تتضمن اتفاقًا بين الأطراف على تسوية نزاعاتهم عن طريق التحكيم، والذي يقوم على تقديم نزاع الجهة الحكوميـة بصفتهـا الطرف المحتكم إلى هيئة التحكيم، أو الدفاع عن الجهة الحكومية بصفتهـا محتكمًـا ضدهـا طيلـة مـدة الإجـراءات التحكيميـة، أو تمثيلهـا بالصفتيـن في الدعـوى التحكيميـة، حيـث تقـوم هيئة التحكيـم بإصدار قـرار ملزم بشـأن النزاع، وفي بعض الأحيان تتوصل الدائرة أثناء الإجراءات التحكيمية إلى اتفاق لتسوية النزاع وديًّا بين الأطراف؛ ومن ثم الاتفاق على إنهاء الإجراءات التحكيمية.**

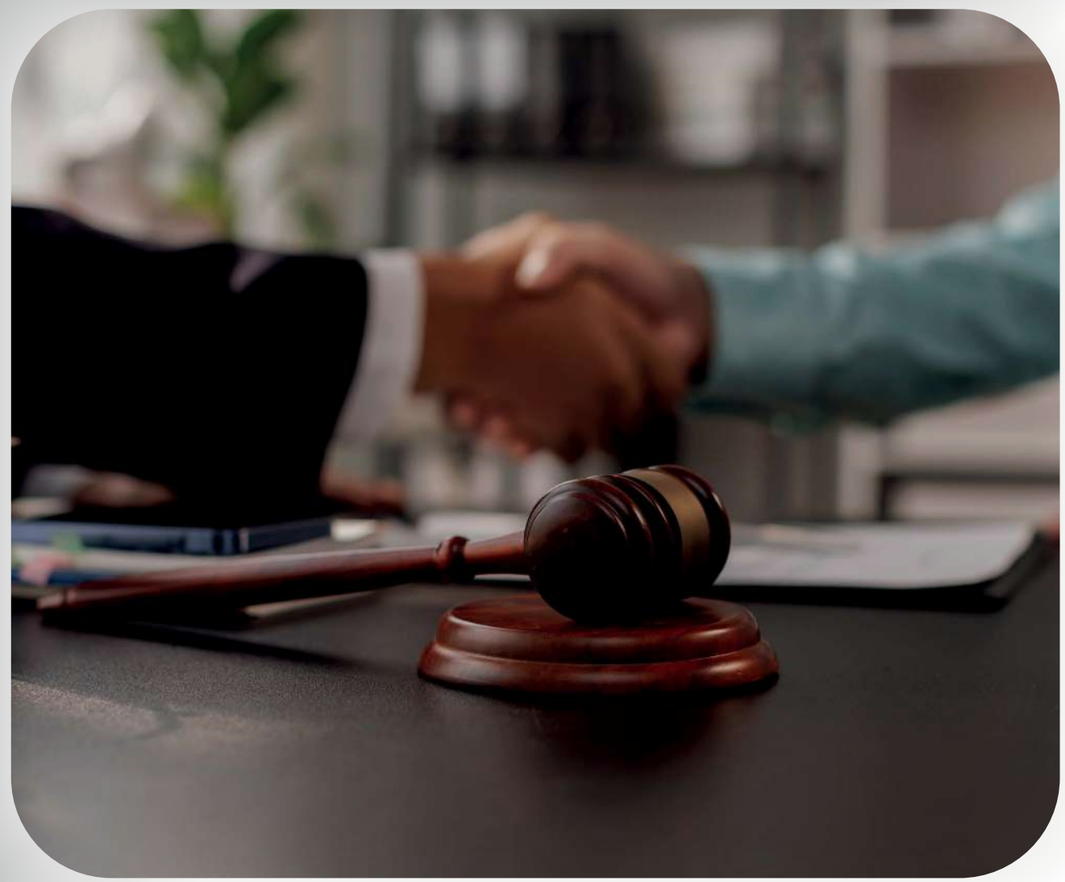

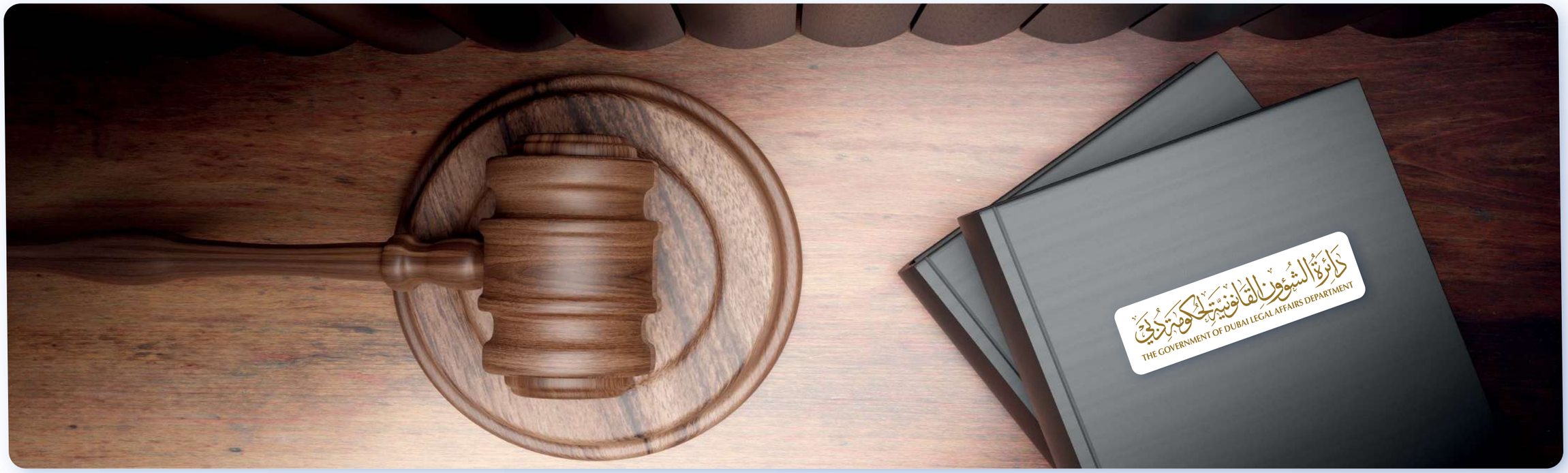


**وخلال عام 2024م، وإلى جانب تعامل الدائرة مع دعاوى التحكيم الجارية من السنوات السابقة، ورد إلى الدائرة (3) دعاوى تحكيم، بلغ إجمالي قيمتها المالية (751,455,480) درهم، وبلغت نسبة الفصل 100% لصالح الحكومة.**

**751,455,480**

القيمة المالية لدعاوى التحكيم خلال 2024

| | |
|---|---|
| 3 | دعاوى تحكيم واردة إلى الدائرة خلال 2024 |
| %100 | نسبة الفصل لصالح الجهات الحكومية |

وعلى مدار الخمس سنوات الأخيرة، تعاملت الدائرة مع دعاوى تحكيم بلغت قيمتها المالية أكثر من (12) مليار درهم، في (31) دعوى تحكيمية، وهذا العدد من الدعاوى الذي يتسم بالتنوع في نوع قضايا التحكيم التي تتعامل معها الدائرة يعزز من خبرات فريقها في هذا الشأن، حيث شملت قضايا التحكيم- على سبيل المثال- نزاعات محلية ودولية متعلقة بعقود أشغال، وأخرى تتعلق بالأنظمة التقنية في القطاع الصحي، وغيرها كعقود تطوير قطع أراضٍ، والنزاعات الخاصة بإنشاء مشروعات الطاقة، ومشروعات البنية التحتية.

| | |
|---|---|
| +12 مليار درهم | القيمة المالية لدعاوى التحكيم التي تعاملت معها الدائرة خلال الخمس سنوات الأخيرة |
| 31 | دعوى تحكيم تعاملت معها الدائرة خلال الخمس سنوات الأخيرة |

# المهن القانونية

## سـند العدالــة وسـيادة القانـون

تختـص الدائـرة، وفقًـا لقانـون إنشـائها بترخيـص مهنتـي ومكاتـب المحامـاة والاستشـارات القانونية ومراقبة أعمالها، وإصـدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لذلك، والإشـراف على تأهيل المستشـارين القانونيين وتدريبهم، وقد حرصت الدائرة علـى توفيـر كافة المقومات الداعمة لهذا القطاع ليؤدي دوره الحيوي في دعم سـيادة القانـون الـذي يخـدم القطاع الاقتصادي في إمارة دبي التي تعـد مقصدًا عالميًّا متنوعًا في ريادة الأعمال، وملتقى لخبرات قانونية عالمية.

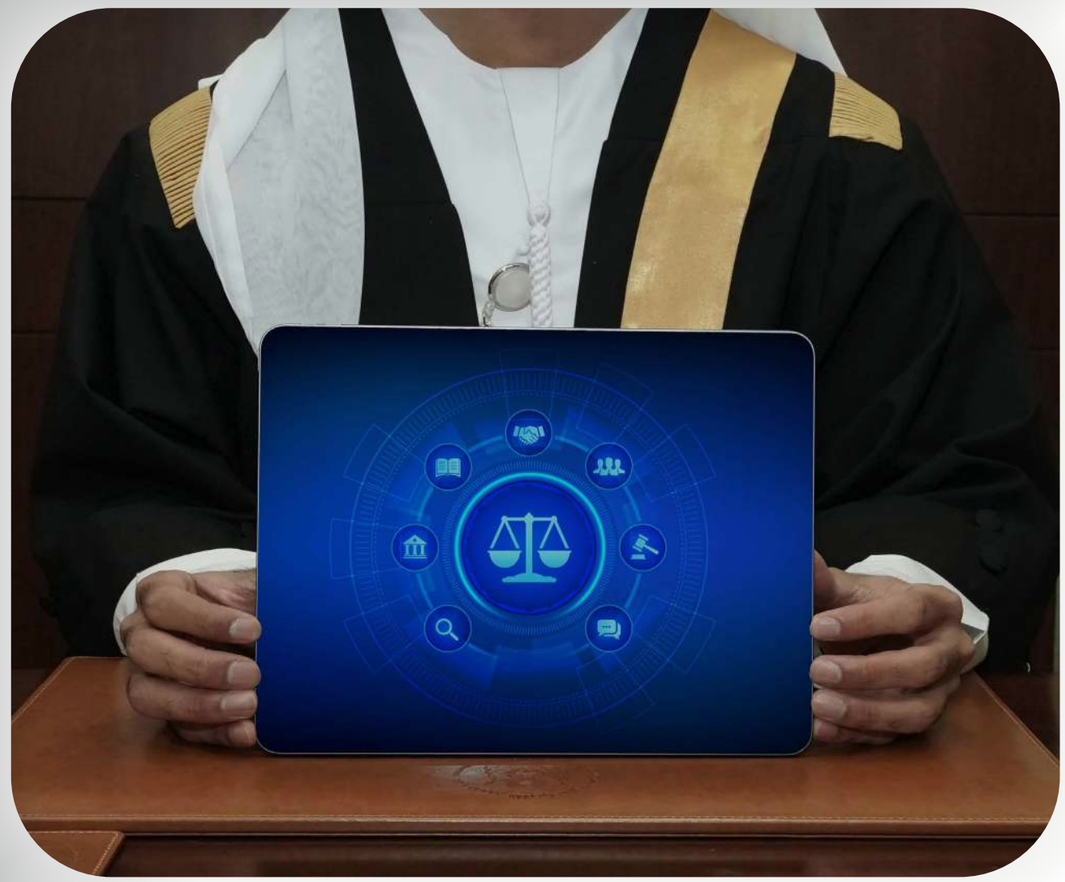

# مزاولو مهنة المحاماة

شـهد عـام 2024م زيـادة في أعـداد المحاميـن المقيديـن بالدائـرة، حيـث بلـغ إجمـالي المقيديـن المشـتغلين (1517) محاميًـا ومحاميةً، بنسـبة زيادة 7.1% مقارنة بعـام 2023م، من بينهم (920) محاميًا يترافعون لدى محكمة التمييز، أعلى درجات التقاضي بالإمارة، ويمثلون نسـبة 60.7% من أعداد المحامين المقيدين لدى الدائرة.

| 1517 | %7.1 | 920 | %60.7 |
|---|---|---|---|
| محاميًا مقيدًا بالدائرة | نسبة الزيادة في عدد المحامين المقيدين مقارنة بعام 2023 | محاميًا لدى محكمة التمييز | من المحامين المقيدين لهم حق الترافع أمام محكمة التمييز |

كمـا ارتفـع عـدد المواطنـات اللائي دخلـن إلى ميـدان مزاولـة مهنـة المحامـاة، حيث بلغ عددهـن (639) محامية، بنسبة زيادة بلغت 18.2% مقارنة بعام 2023، وتعكس هذه الزيادة إقبال القانونيات المؤهلات للدخول في هذا القطاع الحيوي.

**639**
محامية

**%18.2**
نسـبة الزيادة في عـدد المحاميات المقيدات مقارنة بعام 2023

وتُظهـر هـذه الزيـادة في عدد المحامين المقيدين جهود الدائرة في جذب الكوادر المواطنة لممارسـة المهنـة، وتوفيـر التسـهيلات التحفيزية التـي تدعم هذا الشـأن، حيث يُعفى المواطنـون الراغبون في القيد بمزاولة المهنة من نسبة 50% من الرسم المقرر للقيد، خلال السنوات الثلاث الأولى من القيد، كما يعفى المواطنون بالنسبة ذاتها من الرسم المقرر عند ترخيص المكتب، وتجديده عن كل محامٍ أو مستشار قانوني مواطن يعمل بالمكتب، أو يملكه ولمدة ثلاث سنوات.

**%50**

**نسـبة الخصـم مـن الرسـم المقـرر للقيـد والترخيـص خلال السـنوات الـثلاث الأولى مـن قيد مواطني الدولة في مهنة المحاماة**

## مزاولو مهنة الاستشارات القانونية

أظهرت الإحصائيات تزايدًا في عدد المستشارين القانونيين المقيدين لدى الدائرة خلال 2024، حيث بلغ عدد مزاولي المهنة المقيدين (3156) مستشارًا قانونيًّا بزيادة نسبتها 4.2% مقارنة بعام 2023.

ونظرًا لطبيعة المناخ الاستثماري التنافسي الذي تتسم به إمارة دبي، وما يرتبط بذلك من متطلبات التنوع في الخبرات والتخصصات القانونية التي تُلبّي تطلعات المستثمرين في مركز إقليميّ للعديد من الأنشطة الاقتصادية العالمية؛ فقد بلغ عدد جنسيات المستشارين القانونيين (80) جنسية عربية وأجنبية.

| | |
|---|---|
| 3156 | مستشارًا قانونيًّا مقيدًا بالدائرة |
| 80 | جنسية عربية وأجنبية تمارس مهنة الاستشارات القانونية في إمارة دبي |

ووفقًا للقرار الإداري رقم (51) لسنة 2022 باعتماد لائحتي قيد المحامين والمستشارين القانونيين في إمارة دبي، فإنه يجوز للدائرة، بناءً على طلب يقدم إليها، التصريح بقيد مستشار زائر للترافع في قضايا محددة ولفترة زمنية محددة، وذلك وفقًا للاشتراطات التي نصَّ عليها القرار، حيث بلغ عدد الطلبات التي قبلتها الدائرة في هذا الشأن (82) طلبًا من واقع (102)، وفق ما هو متبع لديها من إجراءات.



## المكاتب المرخصة

يمارس جميع المقيدين لدى الدائرة من المحامين والمستشارين القانونيين أعمالهم في تقديم الخدمات القانونية من خلال (775) مكتبًا مرخصًا، بواقع (603) مكاتب محاماة بنسبة زيادة بلغت 6% مقارنة بعام 2023، بينما بلغ عدد مكاتب الاستشارات القانونية (172) مكتبًا، بنسبة زيادة بلغت 2.3% مقارنة بعام 2023م، في حين بلغ عدد المكاتب الدولية المرخصة لدى الدائرة خلال 2024 (78) مكتبًا دوليًّا، بنسبة زيادة بلغت 3% مقارنة بعام 2023، وتمثل المكاتب الدولية 44.3% من إجمالي مكاتب الاستشارات القانونية المرخصة بالدائرة.

| | |
|---|---|
| 775 | مكتب محاماة واستشارات قانونية مرخصًا بالدائرة |
| %44.3 | نسبة المكاتب الدولية من إجمالي مكاتب الاستشارات القانونية المرخصة بالدائرة |

# رقمنة الخدمات وتخفيض الاشتراطات

حرصت الدائرة على أتمتة خدماتها، بما يواكب توجيهات الحكومة في تطبيق سياسة خدمات 360 لتطوير الخدمات الحكومية، ومنها الخدمات التي تتعلق بقطاع المهن القانونية، بما يحقق الوفر المالي للمتعامل وللدائرة، ويحقق وفرًا في وقت وجهد المتعاملين في الحصول على خدماتهم.

**وقد حققت الدائرة على مستوى قطاع المهن القانونية، خلال العام الأول من مشاركتها في برنامج حمدان بن محمد للخدمات الحكومية، وتطبيقها سياسة خدمات 360، عدة إنجازات منها:**

تقليل وقت إنجاز المعاملات بنسبة 81%.

استيفاء 100% من المتطلبات المستهدفة.

تحقيق وفر مالي بقيمة تجاوزت (8,000,000) ملايين درهم.

خفض التكاليف على العملاء بنسبة 97%.

100% نسبة الاستفادة من الخدمات إلكترونيًّا دون الحاجة إلى زيارة مقر الدائرة.

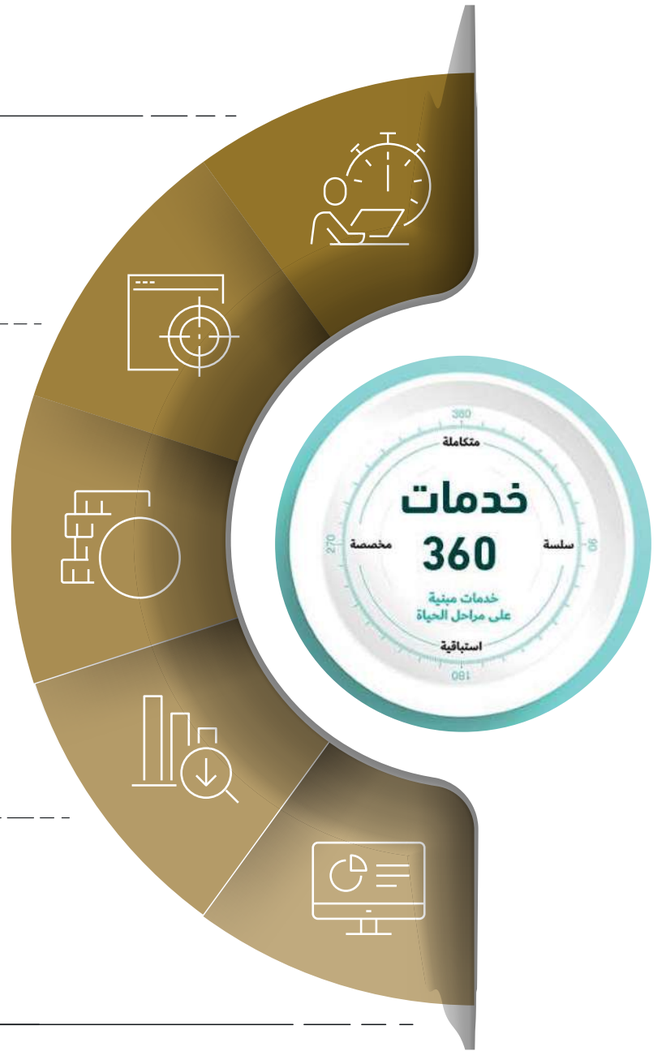




**وفي المرحلة الثانية من مشاركتها في المبادرة وتطبيق السياسة، استطاعت الدائرة تحقيق التالي:**

الانتهاء من إعادة تصميم رحلة العميل لأكثر من (30) خدمة من خدمات المحامين والمستشارين القانونيين.

ربط خدمات المحامين والمستشارين القانونيين ومكاتبهم مع جهات حكومية، مثل شرطة دبي، دبي الرقمية ممثلة في الهوية الرقمية، دائرة الاقتصاد والسياحة، الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب، وزارة الموارد البشرية والتوطين.

أسهم هذا الربط في خفض متطلبات الخدمات بنسبة 50%، نتيجة الربط مع الجهات المعنية، وبالتالي توفير وقت وجهد المتعامل، وتعزيز مرونة الإجراءات وسهولتها، ومراعاة أولوية الحصول على خدمات حكومية متميزة.

إعفاء ممارسي المهنة من ضرورة توفير عدد من المستندات، مثل بطاقة العمل، الهوية الإماراتية، جواز السفر، الإقامة لغير المواطنين، شهادة بحث الحالة الجنائية، الرخص المهنية.

## الزيارات الميدانية

لضمان الالتزام بضوابط واشتراطات مزاولة المهنة، وفقًا للوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن، نفّذت الدائرة عدة زيارات ميدانية على مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية المرخصة لديها، من خلال فرق متخصصة من مأموري الضبط القضائي بالدائرة، وذلك بشأن التحقق من ضوابط ومعايير واشتراطات ممارسة المهنة، مثل عدم تجديد القيد أو الترخيص خلال المدة المحددة، تقديم أي بيانات أو معلومات غير صحيحة تتعلق بالقيد أو الترخيص، كما قامت الدائرة بتنظيم زيارات لعدد من المكاتب التي رُصِد لديها تقديم أو عرض تقديم خدمات قانونية من قِبل شخص غير مقيد أو مرخص لدى الدائرة، مخالفة اللوائح والتعليمات الصادرة عن الدائرة، عدم وضع الترخيص في مكان ظاهر داخل المكتب، إلى غير ذلك من مخالفات تقتضي فرض العقوبات المقررة قانونًا، حيث بلغ عدد محاضر ضبط المخالفات المحررة الصادر عن الدائرة عام 2024 (74) مخالفة ضد مزاولي المهنة المقيدين لديها من المحامين والمستشارين القانونيين.

وتستهدف هذه الزيارات الحفاظ على جودة الخدمات القانونية المقدمة في الإمارة، وحماية مصالح متعاملي الدائرة الملتزمين بالإجراءات والضوابط المنظمة لتقديم الخدمات القانونية بإمارة دبي من مزاولي المهنة، وحماية مصالح موكليهم كذلك.

## جلسات التوعية لمزاولي المهنة الجدد

في إطار الالتزام بمهامها في تدريب وتأهيل مزاولي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في الإمارة، نفذت الدائرة خلال 2024، (21,5) ساعة توعوية للمحامين والمستشارين القانونيين، استفاد منها (596) من مزاولي المهنة.

وتضمنت الجلسات التعريف بأبرز التشريعات والقرارات السارية في تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، محليًّا واتحاديًّا، ومن بينها القرارات الإدارية الصادرة عن الدائرة باعتماد لائحتي قيد المحامين والمستشارين القانونيين في إمارة دبي والذي يحدد شروط القيد، ودرجات الترافع التي يصرح بها للمحامي أمام محاكم دبي، والشروط الضابطة لذلك، بالإضافة إلى التعريف بالالتزامات التي تضمن امتثال مزاولي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة، بما يعزز الثقة في المنظومة القانونية بالإمارة.

كما تضمن هذا النشاط التوعوي رفع الوعي بالضوابط المهنية والمسلكية في مزاولة المهنة، التي تضمن ممارسة مهنية تليق بسمعة إمارة دبي في تقديم الخدمات القانونية للمتعاملين مع المكاتب المرخصة لديها، وعدم الإخلال بأيٍّ من واجبات مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، أو الخروج عن ضوابط مزاولة المهنة، سواء تجاه موكليهم، أو تجاه السلطة القضائية، أو تجاه زملائهم، أو أي من أفراد المجتمع.



## التدريب والتطوير المهني

تحرص الدائرة على ممارسة دورها في تأهيل وتدريب مزاولي المهن القانونية، والذي يشكل جزءًا أساسيًّا في توفير مقومات المناخ الاستثماري وريادة الأعمال بالإمارة، وتعزيز الثقة في المنظومة القانونية من خلال الارتقاء المستمر بمستوى الكفاءة في تقديم الخدمة للمتعاملين.

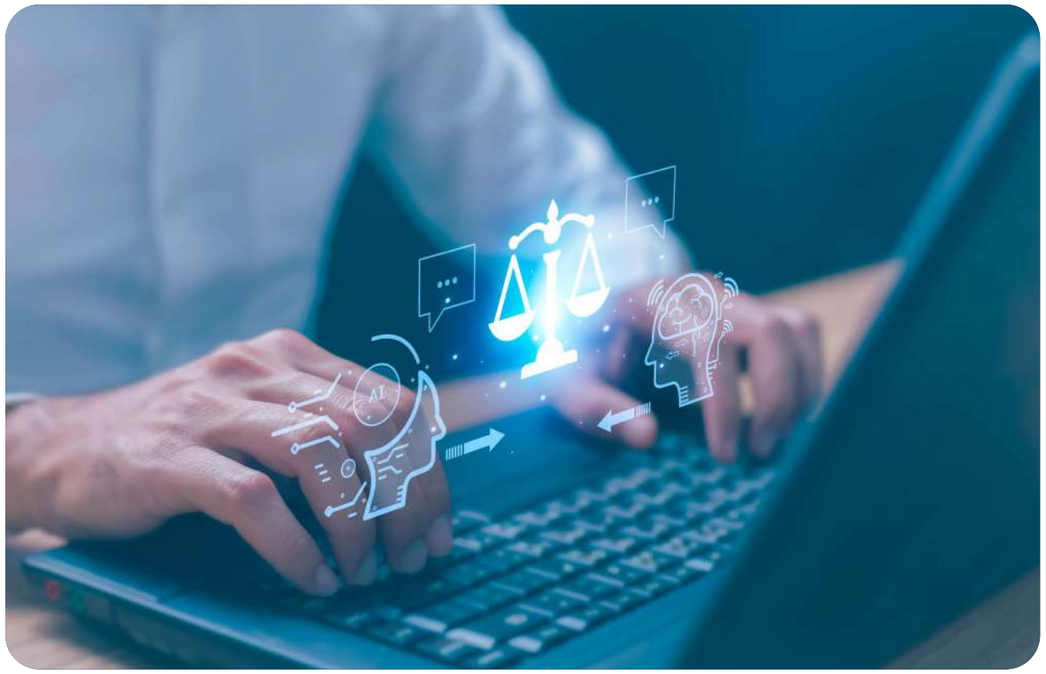

ووفقًا لدورها في تأهيل المستشارين القانونيين المقيدين لديها، من خلال البرامج التدريبية التي تتضمن كافة التخصصات القانونية بشكل يواكب كافة مستجدات العمل القانوني، فقد نفذت الدائرة (28554) ساعة تدريبية، استفاد منها (2898) مستشارًا قانونيًّا، وقد تنوعت بين البرامج الحضورية والاتصال المرئي.

ويقوم البرنامج التدريبي للتطوير المهني القانوني المستمر الذي تقدمه الدائرة للمستشارين القانونيين المقيدين لديها، على ضرورة حصول المقيد على (16) ست عشرة نقطة، تنقسم إلى (8) ثماني نقاط إلزامية لمواد تحددها الدائرة، وتشرف على إعدادها، و(8) ثماني نقاط أخرى تتضمن موضوعات يختارها المستشار القانوني من الجهات التدريبية الخارجية المعتمدة لدى الدائرة، وذلك لضمان تجديد قيده لديها سنويًّا.

## تعزيز الوعي المعرفي بمهارات إدارة مكاتب المحاماة

خلال 2024، نظّمت الدائرة ورشة معرفية حول أهم المهارات التي يتطلبها تقديم الخدمات القانونية، والتي قدمها خبراء دوليون من المختصين في التطوير المهني والتقني، وذلك بالتعاون مع إحدى مؤسسات التدريب العالمية.

واستهدفت الورشة التي حضرها (66) متدربًا من مديري مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية ومزاولي المهنة، وممثلي الوحدات القانونية في بعض المؤسسات الوطنية، التعريف بأدوات التنافسية وضمانات التفوق في تقديم مستوى متميز من العمليات والخدمات القانونية، لا سيما في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل، ومن بينها متطلبات توفير بيئة إلكترونية آمنة في حفظ البيانات الافتراضية، ومراعاة مقومات السرية والمصداقية في تداول الأصول المعلوماتية للمتعاملين في الفضاء الإلكتروني، والذي أصبح مرتبطًا بشكل كبير بممارسة العمل القانوني.

وعرضت الورشة أثر التطور التكنولوجي في رسم مستقبل العمل القانوني في مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية، وما يتطلبه ذلك من بنية تقنية وقدرات معرفية ومهارات بشرية، فضلاً عن الاطلاع على الممارسات الناجحة، ووضع الاستراتيجيات ومنهجيات العمل التي تجعل عملية تقديم الخدمات القانونية أكثر مرونةً وكفاءةً وتنافسيةً وإسهامًا فاعلاً في المناخ الاستثماري بالدولة، كما استعرضت الأدوات اللازمة في إدارة التوتر والضغوط في بيئة العمل.



## الشراكات وتبادل الخبرات العالمية

**شهدت الدائرة خلال 2024 لقاءات واجتماعات مع عدة جهات قانونية عالمية، تأتي ضمن جهودها في تعزيز أطر التعاون المشترك في القطاع المهني القانوني، من أبرزها:**

### وزارة العدل في هونج كونج:

استقبلت الدائرة معالي/ بول لام إس. سي، وزير العدل في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، والوفد المرافق له، والذي ضمَّ رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية القانون، ورئيس نقابة المحامين وعددًا من أعضائها، ونائب المدير التنفيذي لمجلس تنمية التجارة، وذلك بهدف الاطلاع على ممارسات الدائرة في تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، وبحث مجالات التعاون المشترك في العمل القانوني.

حيث استعرض سعادة الدكتور لؤي محمد بالهول، مدير عام الدائرة، الجهود التي تبذلها الدائرة في تنظيم القطاع المهني القانوني بإمارة دبي، وحرصها على التطوير المستمر في المنظومة التشريعية المعمول بها في تنظيم المهنة، لضمان مواكبة هذا القطاع الحيوي مختلف المستجدات؛ بما يلبي معه متطلبات البيئة الاستثمارية العالمية المتنوعة التي تتسم بها إمارة دبي، مستعرضًا تجربة الدائرة في تأهيل وتدريب المستشارين القانونيين في مختلف التخصصات القانونية، وفق أفضل الممارسات العالمية، للارتقاء المستمر بالعمل القانوني المهني.

من جهته استعرض معالي وزير العدل المنظومة التشريعية والعدلية في منطقة هونج كونج، ودور الوزارة في تقديم الاستشارات القانونية والتمثيل القضائي للحكومة، بالإضافة إلى أعمال الوساطة والتحكيم، بما يوفر كافة مقومات تعزيز سيادة القانون، كما استعرض الاجتماع اشتراطات مزاولة المهنة في منطقة هونج كونج، ودور جمعية القانون ونقابة المحامين في تنظيم مهنة المحاماة، وتدريب وتأهيل مزاوليها.

## جمعية المحامين في جمهورية الصين الشعبية:

استقبلت الدائرة وفدًا من جمعية المحامين في جمهورية الصين الشعبية، ضمّ أمين عام الجمعية، ورئيس جمعية المحامين في كلٍّ من جينانغسو وشينجيانغ، ونائب رئيس جمعية المحامين في بكين، ومدير الإدارة الدولية لجمعية المحامين في جمهورية الصين الشعبية وآخرين، وذلك بهدف بحث مجالات التعاون المشترك في قطاع المهن القانونية.

حيث اطلع الوفد على دور الدائرة في تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، ومراقبة أعمالها، وإصدار اللوائح والقرارات المنظمة لذلك، وما تبذله الدائرة من جهود للارتقاء المستمر بالقطاع القانوني، من خلال تأهيل وتدريب مزاولي المهنة المقيدين لديها، إلى جانب إجراء الدراسات المقارنة للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، والوقوف على فرص التطوير بما يتوافق مع توجهات حكومة دبي، ويحقق مستهدفات الدائرة ورؤيتها في هذا الشأن.

## اللجنة الدائمة للعدل والشؤون القانونية وحقوق الإنسان بجمهورية كينيا:

استقبلت الدائرة السيدة فطومة أدان دلو، نائب زعيم الأغلبية في البرلمان الكيني، والوفد المرافق لها من اللجنة الدائمة للعدل والشؤون القانونية وحقوق الإنسان بجمهورية كينيا، وذلك للاطلاع على ممارسات الدائرة في تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية بإمارة دبي.

وقد أطلع سعادة المدير العام الدكتور لؤي محمد بالهول، الوفد على تنظيم القطاع المهني القانوني بإمارة دبي، والجهود المبذولة في تطوير المنظومة التشريعية المعمول بها في تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، بشكل يضمن مواكبة المستجدات، ويوفّر المرونة اللازمة لمشاركة هذا القطاع الحيوي بشكل فاعل في البيئة الاستثمارية العالمية التي تتسم بها إمارة دبي.

كما اطلع الوفد الزائر على تجربة الدائرة في ترسيخ دور القطاع المهني في العمل الإنساني والتطوعي، والذي يشارك فيه المحامون والمستشارون القانونيون المقيدون لديها من خلال تقديم الخدمات القانونية التطوعية لأفراد الجمهور الراغبين في الحصول على خدمة الاستشارات القانونية بدون مقابل، عبر المنصة الذكية التي أطلقتها الدائرة.

# الرقابة التنظيمية على مخالفات السلوك المهني

التزامًا باختصاصها في التنظيم والرقابة على مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي، تتخذ الدائرة كافة إجراءات الرقابة على المهنة من خلال الزيارات الميدانية وفق صلاحيات الضبطية القضائية، ومتابعة ورصد أي خروج عن التشريعات والقرارات المنظمة لمهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، وعملية ضبط وتحرير المخالفات المرتكبة من قبل مزاولي المهنة، والتي تتعلق بأعمال القيد والترخيص؛ بما يحفظ سمعة مزاولة المهنة في الإمارة.

وبموجب قانون إنشائها تتلقى الدائرة الشكاوى المهنية والمسلكية التي تتضمن أي إخلال بواجبات مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، والذي يتحقق بأي سلوك من المحامي أو المستشار القانوني من شأنه أن يحط من قدر المهنة، أو يؤثر على حقوق موكله، أو يفرط أو يقصر في الدفاع عنه بما تمليه عليه اعتبارات المهنة، ومقتضيات الوكالة القانونية، إلى غير ذلك من الخروج عن ضوابط مزاولة المهنة، من خلال أية ممارسات يقومون بها تجاه موكليهم، أو تجاه السلطة القضائية، أو تجاه زملائهم، أو أي من أفراد المجتمع.

ويتم في مرحلة التحقق استبعاد أي شكوى تخرج عن الاختصاص الولائي للجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين، والتأكد بعد جمع الاستدلالات والمعلومات اللازمة من الشكوى المقدمة، التزامًا بدقة الإجراءات وحفاظًا على السمعة المهنية لمزاولي المهنة.

وقد بلغ عدد الشكاوى التي نظرتها الدائرة لعام 2024، من خلال اللجنة المشكلة لهذا الشأن (370) شكوى، بلغت نسبة القرارات التي انتهت اللجنة فيها إلى عدم الاختصاص الولائي 8.3%، في حين بلغت نسبة القرارات التي انتهت فيها اللجنة للإدانة 46.4%، ونسبة 45.1% منها انتهت بحفظ الشكوى، ومن ثمَّ فإن معدل قرارات الإدانة، (3.4) لكل 100 محامٍ ومستشار قانوني.

| | |
|---|---|
| 370 | شكوى سلوك مهني نظرتها الدائرة خلال 2024 |
| 3.4 | معدل قرارات الإدانة لكل 100 محامٍ ومستشار قانوني |

والتزامًا منها بأعلى مستوى من الشفافية تتيح الدائرة لطرفي الشكوى، الشاكي والمشكو ضده، التظلم من قرارات لجنة السلوك المهني، وذلك أمام لجنة التظلمات المشكلة بالدائرة، حيث يتم فحص التظلم والبت فيه وفقًا لضوابط وإجراءات معتمدة توافق أفضل الممارسات في هذا الشأن.



# الخدمات القانونية التطوعية

أطلقت الدائرة منصة الخدمات القانونية التطوعية عام 2018، لتقديم الاستشارات القانونية المجانية، والتي تأتي ترسيخًا لدور مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في دعم العمل التطوعي والإنساني، وهي حاصلة على علامة الوقف المبتكر، كتقدير يمنحه مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة للجهات التي لديها مساهمات مجتمعية مستدامة مبنية على مفهوم الوقف المبتكر.

تم خلال 2024 تقديم (991) خدمة قانونية تطوعية، بلغت ساعاتها التطوعية أكثر من (247) ساعة، وذلك من خلال نظام مؤتمت بنسبة 100%.

تحتسب الخدمات القانونية المجانية التي يقدمها المستشار القانوني المقيد لديها إلى أفراد المجتمع، عبر المشاركة في المنصة، ضمن أنشطة التطوير المهني القانوني المستمر غير الإلزامية، والتي يتطلبها تجديد قيد المستشار القانوني لدى الدائرة سنويًّا.

أتاحت دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، بالتعاون مع هيئة دبي الرقمية، الخدمات القانونية التطوعية عبر التطبيق الموحد للخدمات الحكومية في إمارة دبي «دبي الآن».

# الدعم القانوني الحكومي

تقوم دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي بتقديم الدعم القانوني للجهات الحكومية، سعيًا لتمكينها من ممارسة أعمالها وفقًا للتشريعات النافذة، وتعزيز الثقة التي تحظى بها إمارة دبي في مختلف المجالات والقطاعات، إقليميًّا ودوليًّا.

# إعداد ومراجعة العقود والاتفاقات

وفقًا لقانون إنشائها، تختص الدائرة بإعداد ومراجعة العقود والاتفاقات التي تبرمها الحكومة أو الجهات الحكومية، بناءً على طلب تلك الجهات، وتمثيلها في المفاوضات المتعلقة بها، كما تقوم بتقديم الدعم القانوني الذي يتعلق بالتفاوض في مرحلة سابقة على إبرامها.

## إنجازات وأرقام

خلال عام 2024 أنجزت الدائرة صياغة ومراجعة وتقديم المشورة في (730) عقدًا واتفاقيةً، بنسبة زيادة تجاوزت 8% مقارنة بعام 2023، وقد تجاوزت القيمة المالية لتلك العقود والاتفاقات التي أنجزتها (39) مليار درهم، وهو ما يعكس قوة البيئة الاقتصادية والقانونية في جذب الاستثمارات القائمة على أعلى مستوى من الامتثال القانوني للتشريعات السارية التي تضمن حماية الحقوق والمصالح.

**+39**
**مليار درهم**
القيمة المالية للعقود والاتفاقات التي أنجزتها الدائرة خلال 2024

وقد شهدت الدائرة نسبة زيادة في عدد العقود والاتفاقات الحكومية التي تعاملت معها خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي بلغت 58%؛ وهو ما يعكس ثقة الجهات الحكومية فيما تقدمه الدائرة من خدمات الدعم القانوني في إعداد ومراجعة العقود والاتفاقيات الحكومية، والتي شملت العديد من المشاريع الحكومية في مختلف القطاعات الحيوية والتنموية التي تشهدها إمارة دبي، والتي تأتي في إطار النمو المتسارع والمستمر في حركتها الاستثمارية والاقتصادية.



**730**
عدد العقود والاتفاقات التي أنجزتها الدائرة خلال 2024

**%8**
نسبة الزيادة في عدد العقود والاتفاقات التي أنجزتها الدائرة مقارنة بعام 2023

**%58**
نسبة الزيادة في عدد العقود والاتفاقات الحكومية التي تعاملت معه الدائرة خلال السنوات الخمس الأخيرة

## مشاريع نوعية

يظهر بشكل لافت أن ثمة ارتفاعًا ملحوظًا في حجم الاتفاقات والعقود الأكثر تعقيدًا التي أحيلت إلى الدائرة لتقديم الدعم القانوني الحكومي، والتي تنطوي على هياكل مالية ابتكارية، وتكنولوجيا متطورة رائدة، وتحول الصناعات، والمشاريع التي ترتبط بالبيانات والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية، وغيرها من المشاريع النوعية التي يلعب فيها إعداد ومراجعة العقود والاتفاقيات دورًا محوريًّا في دعم واستدامة النهضة الاقتصادية والتنموية الشاملة التي تشارك فيها قطاعات العمل الحكومي في إمارة دبي.

وتقدّم الدائرة هذا الدعم القانوني الحكومي من خلال خبرات قانونية داخلية تتعاون مع الجهات الحكومية في وضع الأطر القانونية التعاقدية للعديد من المشاريع الاستراتيجية ذات القيمة العالية وعالية المخاطر والمعقدة، وهو ما يرتبط بتحقيق الأهداف الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في الإمارة، وتعزيز مكانتها العالمية كوجهة جاذبة للاستثمارات وقطاع الأعمال.

# خدمات الدعم التشريعي والمشورة القانونية

**خلال عام 2024 بلغ عدد طلبات الدعم القانوني الواردة إلى الدائرة (300) طلب، تمثلت فيما يلي:**

**300** عدد طلبات الدعم القانوني الواردة إلى الدائرة

1

**خدمات الدعم التشريعي:** ويتضمن هذا النوع من الدعم إعداد الصياغة القانونية المبدئية، أو الدراسة والمراجعة الموضوعية والشكلية لمشاريع التشريعات المحالة من الجهات الحكومية للدائرة، وقد بلغ عدد الطلبات الواردة خلال 2024 (110) طلبات، ومن أبرز التشريعات التي تمت دراستها ومراجعتها وإبداء الملاحظات بشأنها، بناءً على طلب الجهات الحكومية، مشروع مراجعة مشاريع القرارات الإدارية المنفذة للقانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن العقود وإدارة المخازن في حكومة دبي الواردة من دائرة المالية، إعداد مشروع قانون بشأن مدينة دبي الطبية لسنة 2024، مراجعة مشروع مرسوم إنشاء مركز التظلمات الإدارية لموظفي حكومة دبي، مشروع قانون تنظيم منح صفة الضبطية القضائية في حكومة دبي للعام 2024، مشروع قرار إجراءات تقديم طلب استملاك الأبنية والمنشآت المقامة على العقارات في إمارة دبي، مشروع قانون مركز فض المنازعات الإيجارية العقارية في إمارة دبي، مراجعة مقترح إصدار تشريع لتنظيم حق الإيجار طويل الأمد، مشروع قانون تنظيم شعار إمارة دبي وحكومة دبي 2024، مشروع قانون إنشاء مركز دبي للخبرة الفنية القضائية.

ومن مشروعات التشريع الاتحادية، مشروع قانون بإصدار قانون المعاملات المدنية، مشروع قرار مجلس الوزراء في شأن تراخيص مراكز الوساطة الخاصة وفروع مراكز الوساطة الأجنبية ونظام عملها، مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (36) لسنة 2023 في شأن تنظيم المنافسة، استثناء الشركات المملوكة لحكومة دبي من تطبيق أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (36) لسنة 2023 في شأن تنظيم المنافسة ولائحته التنفيذية.

**110**
**عدد طلبات الدعم التشريعي خلال 2024**

2

**خدمات الرأي القانوني:** ويتضمن هذا الدعم تقديم المشورة القانونية في الاستفسارات الواردة من الحكومة والجهات الحكومية حول مختلف المسائل القانونية التي تحال إلى الدائرة بناءً على طلب تلك الجهات، حيث بلغ عدد طلبات هذا الدعم (147) طلب استشارة قانونية، تم تقديم بعضها باللغة العربية، وبعضها باللغة الإنجليزية.

3

**خدمات قانونية أخرى:** بالإضافة إلى خدمات الدعم التشريعي والرأي القانوني، هناك طلبات دعم قانوني أخرى، بلغ عددها خلال 2024 (43) طلبًا، تنوعت بين طلبات إعداد ومراجعة عقود تأسيس المؤسسات والشركات التي ترغب الحكومة أو الجهات الحكومية في تأسيسها أو تكون طرفًا فيها، وإعداد ومراجعة النظام الأساسي لتلك المؤسسات والشركات، أو تعديل أي منها، وطلبات حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من طلبات الدعم القانوني.

## المشاركة في عضوية اللجان الحكومية

قامت الدائرة من خلال مستشاريها القانونيين بالمشاركة في عضوية عدد من اللجان المتعلقة بالمخالفات الإدارية للموظفين والتظلمات والشكاوى المشكلة لدى الجهات الحكومية، بناءً على طلب تلك الجهات، بالإضافة إلى اللجان المتعلقة بالمناقصات والممارسات والمشتريات الحكومية.

## مؤشر الامتثال للتشريعات النافذة

حققت الدائرة خلال عام 2024 في نتائج مؤشر الامتثال للتشريعات النافذة، والذي يقاس من قِبل اللجنة العليا للتشريعات نسبة 100%، وهو أحد المؤشرات التي تخضع لها الدائرة ضمن الجهات الحكومية بإمارة دبي، كأحد المؤشرات المركزية الرئيسية لقياس امتثال الدائرة للتشريعات المنظمة لعملها من حيث التنفيذ والتطبيق، والذي يعكس كفاءة العمل الحكومي من خلال الالتزام بالمعايير والإجراءات التي تخضع للأطر التشريعية، بما يؤكد حرص الدائرة على تقديم خدمات قانونية وفق أعلى مستوى من الدقة الإجرائية التي تسهم في إعلاء وسيادة القانون في العمل الحكومي، ووجود منظومة مؤسسية تتفق مع مستوى الريادة والعالمية لحكومة دبي، وتحقق مستهدفاتها وأولوياتها في تعزيز ثقة المتعاملين والشركاء في المنظومة القانونية بالإمارة.

## رفع الوعي المعرفي بأدوات الامتثال التشريعي

التزامًا بمسؤوليتها في ترسيخ سيادة القانون، وتعزيزًا لقدرات موظفيها التي تسهم في الارتقاء المستمر بالأداء المؤسسي، عقدت دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي خلال 2024 ورشة معرفية لتعزيز الوعي لدى موظفيها بأدوات الامتثال التشريعي.

وقد تضمنت الورشة التعريف بالمنهجية التي تتبعها حكومة دبي في قياس مدى التزام الجهات الحكومية بالتشريعات المنظمة لاختصاصها، لضمان تحقيق الامتثال للتشريعات السارية، من خلال الوعي بها وتطبيقها، وسد أي فجوات في التنفيذ الصحيح، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي قد تتضمنها تقارير الرقابة التشريعية المركزية على الجهات الحكومية.

# إدارة تنظيم المعاملات القانونية

توفر الدائرة بنية تحتية تقنية، تتوافق مع تطلعات حكومة دبي في أتمتة إدارة عملياتها الداخلية وتقديم خدماتها، ومن بينها أنظمتها التي تسهم في تحقيق تلك المستهدفات، نظام إدارة المعاملات (توثيق) وهو منصة رقمية لإدارة توثيق كافة الطلبات الواردة إلى الدائرة وفقًا لاختصاصاتها والتعامل معها، بالإضافة إلى إدارة المعاملات التي ترتبط بالمهام والمشاريع الداخلية في عمل الدائرة.

ويقوم النظام على تنظيم إدارة المعاملات من خلال وضع حيز زمني للإنجاز ومسؤوليات محددة تضمن المتابعة، من خلال تنظيم تشكيل فريق العمل المعني وتحديد العضو الرئيس والعضو المكلف، ويرتبط ذلك بالتقارير الأسبوعية الخاصة بمستوى إنجاز كل مهمة/ معاملة، وتوثيقها في النظام، لتسهيل الوقوف على آخر ما تم في المعاملة ذات الصلة، وصولاً إلى استكمالها وإغلاقها، وهو ما يحقق مستهدفات الدائرة في إدارة بياناتها بالكفاءة والفاعلية والدقة المطلوبة.

ومنذ إطلاق النظام في عام 2013 تم تسجيل (49233) معاملة، في حين بلغ ما تم تسجيله عام 2024 (5978) معاملة.

| | |
|---|---|
| 5978 | معاملة تم تسجيلها على نظام توثيق خلال 2024 |

وقد شملت هذه المعاملات المنازعات والدعاوى الحكومية والتحكيم والتنفيذ، وطلبات الدعم القانوني الحكومي، وشؤون تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، إضافة إلى خدمات العقود والاتفاقات الحكومية، وكل ما يتعلق بالشؤون الداخلية المرتبطة بعمل الدائرة.

| | |
|---|---|
| 49233 | معاملة تم تسجيلها على نظام توثيق منذ إطلاقه |

وضمن حرصها على استمرارية الأعمال، وتوفير أقصى مستوى من الأمن المعلوماتي والفاعلية والسرية في أنظمتها المستخدمة، فقد طورت وحدثت الدائرة سجل مخاطرها، وفقًا لمواصفة الآيزو الخاصة بنظام إدارة المخاطر المطبقة في الدائرة (ISO 31000)، لضمان مراجعة الخطر وفق دليل المخاطر المعتمد في الدائرة.



## خدمات التمثيل والدعم القانوني لحكومة دبي

تمثل بوابة الخدمات القانونية المركزية لحكومة دبي إحدى القنوات التي أتاحتها الدائرة لمتعامليها، وهي منصة إلكترونية تمنح مستخدميها من ممثلي الجهات الحكومية صلاحية الحصول على أيٍّ من الخدمات القانونية التي تقدمها الدائرة، وفقًا لاختصاصاتها، من خلال تسجيل طلباتها، وقد زاد عدد الطلبات الواردة عبر البوابة خلال 2024 بنسبة 35.2% مقارنة بعام 2023.

## إدارة التواصل الفعال مع متعاملي الدائرة

تلتزم الدائرة في تلقي المكالمات الهاتفية الواردة من متعامليها بميثاق خدمة المتعاملين المعتمد لديها، والذي يعكس حرصها على تحقيق أعلى مستويات التميز التي تتطلبها حكومة دبي من العاملين بدوائرها وهيئاتها ومؤسساتها في إدارة الاتصال مع متعامليها.

وفي هذا السياق، بلغ عدد المكالمات الواردة إلى الدائرة خلال عام 2024 (15909) مكالمات، ووفقًا لسياستها المتبعة في هذا الشأن، فإنه يعاد الاتصال- في اليوم ذاته- بأي متعامل يتعذر الرد على مكالمته، ويتم إرسال رسالة نصية لتأكيد معاودة الاتصال بالدائرة في حال عدم رده، وذلك حتى تتمكن الدائرة من تقديم المساعدة المطلوبة.

| | |
|---|---|
| 15909 | عدد المكالمات الهاتفية التي تلقتها الدائرة من متعامليها خلال 2024 |

# الترجمة القانونية المتخصصة

**مع التنوع الثقافي وتعدد الجنسيات واللغات في البيئة القانونية بإمارة دبي، شكّلت أعمال الترجمة جزءًا مساندًا في العمل القانوني بالدائرة، حيث يمتلك فريق عملها ست لغات يتم استخدامها وفق متطلبات مهام العمل القانوني بها، وقد قامت الدائرة في هذا الإطار، ممثلةً في قسم الترجمة القانونية، بإنجاز (1229) معاملة/ طلبًا خلال عام 2024م، وفق أتمتة كاملة لكافة الإجراءات.**

وقد توزعت الطلبات التي تعامل معها القسم بين ترجمة مسودات التشريعات، والعقود، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم، والقرارات الإدارية، وغيرها من الملفات ذات الصلة بالعمل القانوني، بإجمالي (1,017,661) كلمة.

وضمن الخدمات التي يقدمها قسم الترجمة القانونية بالدائرة، الترجمة المتعاقبة والفورية والتي تتطلبها مهام العمل اليومية، مثل جلسات الادعاء والشكاوى، والبرامج التدريبية، وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تستخدم فيها اللغتان العربية والإنجليزية، حيث بلغ عدد ساعات الترجمة المتعاقبة والفورية (361) ساعة خلال 2024م.

**1229**
عدد الطلبات التي تعامل معها قسم الترجمة القانونية خلال 2024

**361**
ساعة ترجمة متعاقبة وفورية خلال 2024

**1,017,661**
عدد الكلمات التي تعامل معها قسم الترجمة القانونية خلال 2024



## ورشة معرفية حول فنيات الترجمة القانونية

حرصًا منها على الاستدامة المعرفية، وتزامنًا مع اليوم الدولي للترجمة، عقدت الدائرة ورشة معرفية لرفع الوعي لدى موظفيها بفنيات الترجمة القانونية، وما تتطلبه من إتقان وفهم عميق للغتين المنقول منها وإليها، وتوخّي الدقة في إيصال الأفكار بأمانة ومسؤولية وموثوقية، كما تضمنت الورشة التطرق للتشريعات المنظمة لمهنة الترجمة في دولة الإمارات، مبينةً أهمية مراعاة خصوصية اللغة القانونية المستخدمة في التشريعات الصادرة في بلد مزاولة مهنة الترجمة، والتعريف بأهم الأساليب والاتجاهات الحديثة المتبعة في عملية الترجمة القانونية، بالإضافة إلى ما توفره التكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن، وما يرتبط بها كذلك من تحديات.

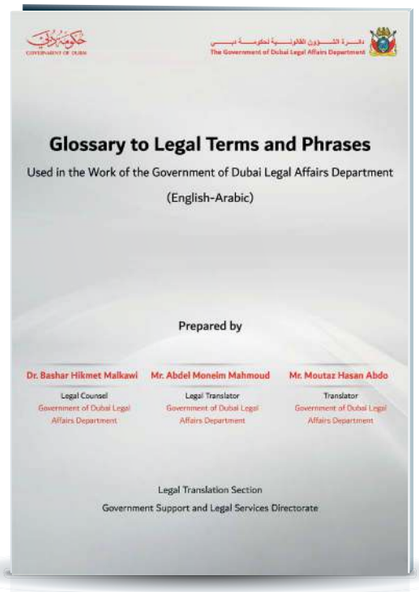


## إعداد مسرد المصطلحات القانونية

نظرًا لخصوصية اللغة القانونية، وما تتضمنه من مصطلحات لها خصوصيتها، ومع التطور الدائم في سياقات استخدم اللغة، أعدت الدائرة مسردًا بالمصطلحات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية، ليكون مرجعًا داخليًّا للمترجمين التحريريين والفوريين والموظفين القانونيين وغير القانونيين بالدائرة، من متحدثي اللغتين، ويتضمن المسرد أكثر من (1150) مصطلحًا قانونيًّا مأخوذة جميعها من واقع اختصاصات ومهام العمل بالدائرة.

# الابتكار واستشراف المستقبل القانوني

## مشاريـع مؤسسيـــة رائـدة

**"الابتكار ليس خيارًا، بل ضرورة أساسية للاستدامة والتنافسية في المستقبل"، تمثل هذه الرؤية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "حفظه الله ورعاه" مبدأً راسخًا في استراتيجية الدائرة؛ لذلك عملت على دمج الابتكار في كل جوانب عملها، ليكون قوة دافعة نحو المستقبل من خلال إطلاق وتطوير مشاريع تعزز جهودها في استشراف المستقبل القانوني، وبناء نموذج عمل مبتكر يحقق الريادة واستدامة التميز في العمل القانوني الحكومي والمهني:**

# مشـروع الوسـاطة في فـض المنازعـات

## جهـود تأهيليـة وشراكـات معرفيـة

تتبنـى الدائـرة منـذ عـام 2022 مشـروعًا طموحًـا لتعزيـز الوسـاطة في فـض المنازعـات المدنيـة والتجاريـة، وذلـك بالتعـاون مـع المركـز الأوروبي للوسـاطة (ADR Center)، والـذي يعـد أهـم وأكبر المراكـز المتخصصـة في مجال الوسـاطة في المنازعات المدنية والتجاريـة في أوروبا، وذلك بالنظر إلى عدد المنازعات التي يتولى الوساطة فيها سنويًّا.

وقد رسـمت الدائرة في هذا المشـروع رؤية وخطة واضحة- أشـارت لها قيادة الدائرة في مقال نُشِـر بإحـدى الصحـف المحليـة تزامنًـا مـع اليـوم العالمي للقانـون- في بناء القـدرات والمهـارات لامتلاك الأدوات التفاوضية، والتبادل المعرفي للخبرات العملية التي تسـهم في تعميق الممارسـات الفردية والمؤسسية في الوساطة، ورفع الوعي لدى الجميع بأهميتها كإحدى سبل تحقيق العدالة، إلى جانب الاستفادة من الخبرات الدولية التي تؤطرها الشراكات، والتي تدعم وجود تطبيق فعال للتشريعات الوطنيـة في مجـال الوسـاطة، بمـا يتفـق مـع المعاييـر الدوليـة التي تحقق أعلى مسـتوى مـن الثقة والنزاهـة والشـفافية والحياديـة، وهـو مـا يهيـئ معـه آفاقًا عدليـة جديدة تلتقي بشـكل مباشـر مع الغايـات والقيـم التشريعيـة في الدولـة التي تدعم المناخ الاسـتثماري، وتسـهّل الإجـراءات الضامنة لتحقيق العدالة، وتوفر الوقت والجهد والنفقات التي قد ترتبط بطبيعة الإجراءات القضائية العادية، مقارنةً مع لجوء أطراف النزاع إلى التوفيق والتحكيم والتسوية الودية.

## تخريج دفعات جديدة

شـهد عام 2024 تخريج دفعات جديدة (الدفعات السادسـة والسـابعة والثامنة) في برنامج الوسـطاء المعتمديـن في فـض المنازعـات المدنيـة والتجارية، حيث اسـتكمل متطلباته (75) متدربًا، بإجمالي (3000) سـاعة تدريبية، وبواقع (40) ساعة تدريبية لكل متدرب.

ومنـذ انـطلاق البرنامـج في 2022، وحتـى نهايـة 2024، بلـغ عـدد خريجـي البرنامـج (225) متدربًا، بإجمالي (9000) سـاعة تدريبية نفذتها الدائرة لمجموع المتدربين والذين توزعوا بين موظفـي الجهـات الحكوميـة (183 موظفًـا)، ومـزاولي المهـن القانونيـة (34 مـزاولاً للمهنـة)، ومجتمع المال والأعمال (8 أفراد).

**75**

متدربًا في فض المنازعات المدنية والتجارية خلال 2024

**225**

متدربًا في فض المنازعات المدنية والتجارية بين أعوام 2022-2024

**9000**

سـاعة تدريبيـة نفذتهـا الدائـرة في برنامـج الوسـاطة بيـن أعـوام 2022-2024 لمجموع المتدربين

## الدائرة هي الجهة الوحيدة عالميًّا التي لديها فريق للوساطة ناطق باللغة العربية، كلغة أولى، حاصل على الاعتماد الدولي

وقد حصل المتدربون بعد اجتيازهم البرنامج على الاعتماد الدولي من المؤسسة الدولية للوساطة، كوسطاء مؤهلين في حل النزاعات المدنية والتجارية.

وتأتي هذه الجهود ضمن أولويات الدائرة في دعم كافة الطرق البديلة للتقاضي وفض النزاع بين أطرافه بمسارات تضمن سيادة القانون، وتحقيق العدالة الناجزة، بالإضافة إلى نشر الوعي بأهمية هذه الوسيلة الفعالة في حل المنازعات في ضوء التشريعات السارية.

وتعد الدائرة الجهة الوحيدة على مستوى المنطقة العربية وشمال أفريقيا التي يتوفر لديها (13) وسيطًا معتمدًا، حاصلين على الاعتماد الدولي الأعلى على مستوى العالم من المؤسسة الدولية للوساطة، إضافة إلى الوسطاء المؤهلين، كما تعد الجهة الوحيدة عالميًّا التي لديها فريق ناطق باللغة العربية كلغة أولى، حاصل على هذا الاعتماد الدولي، وذلك بحسب البيانات المتوفرة لدى المؤسسة الدولية للوساطة.

## توقيع مذكرة تفاهم بين قانونية دبي ومركز دبي للسلع المتعددة في مجال الوساطة في فض المنازعات

وقعت دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي ومركز دبي للسلع المتعددة والمركز الأوروبي (ADR Center) مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوساطة في فض المنازعات، وذلك في ضوء الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الدائرة والمركز الأوروبي.

ووفقًا للاتفاقية، يتم تشجيع وتعزيز ممارسة الوساطة في فض المنازعات لدى موظفي مركز دبي للسلع المتعددة، وكذلك لدى الشركات المقيدة لديه لتمكينهم من إدارة المنازعات وصولاً إلى حلها وديًّا.

كما تتضمن بنود الاتفاقية تبنّي المبادرات المشتركة لتعزيز الوعي بأهمية الوساطة ودورها في حل المنازعات، ووضع الأطر الإجرائية اللازمة لتبنّي الوساطة كخيار أول في منازعات الشركات المقيدة لدى مركز دبي للسلع المتعددة، وتوفير الدائرة في إطار الشراكة مع المركز برامج تدريبية لتلك الشركات، تعزز الاستفادة من سبل الوقاية من المنازعات، وحلها وديًّا بما يدعم تحقيق أهدافها الاستثمارية، وكذلك دعم قدرات ومهارات العاملين لدى مركز دبي للسلع المتعددة في ذلك المجال، بحيث يصبح مركز دبي للسلع المتعددة نموذجًا للممارسات المثلى في دعم شركات المناطق الحرة في مجال تقديم خدمات حل المنازعات وديًّا عن طريق الوساطة.

## الاطلاع على التجربة الإيطالية في مجال الوساطة في فض المنازعات

للوقوف على أفضل الممارسات في مجال الوساطة في فض المنازعات، قام وفد من دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي بزيارة إلى المركز الأوروبي الرائد للوساطة (ADR Center)، حيث اطلع على الأطر التشريعية التي تنظم أعمال الوساطة في الجمهورية الإيطالية، بالإضافة إلى أفضل الممارسات المطبقة في الإدارة التنظيمية والتشغيلية الفاعلة لمراكز الوساطة، وما يقتضيه ذلك من متطلبات تقنية وتشريعية تواكب مستجدات أعمال الوساطة، حيث اطلع الوفد على أحدث الأنظمة التقنية المستخدمة في إدارة وحوكمة المنازعات المحالة للوساطة.

### الأنظمة التدريبية

واستعرض المركز الأوروبي للوساطة أمام الوفد الزائر النظام التقني المستخدم في إدارة ملفات الوساطة، والذي يتيحه المركز لأطراف النزاع والوسطاء المكلفين على حد سواء، كما استعرض البرامج التدريبية والتأهيلية التي يوفرها في تأهيل الوسطاء المعتمدين، بمن فيهم المحامون والمستشارون القانونيون، وذلك وفقًا للمعايير المعتمدة دوليًا، وبما يتوافق مع التشريعات المنظمة لأعمال الوساطة في جمهورية إيطاليا.

### المنصة المعرفية

وفي هذا السياق، اطلع الوفد كذلك على المنصة المعرفية الإلكترونية التي أنشأها المركز لجمع وتبادل المعرفة حول كافة المستجدات في مجال الوساطة، والتي يتم تحديثها أسبوعيًا بتحليل الأحكام القضائية المرتبطة بالوساطة، من خلال تقارير ترسل إلى المحامين والمستشارين القانونيين المسجلين في قواعد بيانات المركز.

### تجربة المراكز المتخصصة

وقد اطلع الوفد ضمن زيارته على تجربة المراكز الحكومية المتخصصة في الوساطة في الجمهورية الإيطالية، حيث قام بزيارة أكبر المراكز الحكومية المتخصصة في ذلك المجال برفقة ممثلي المركز الأوروبي (ADR Center)، للاطلاع على تجربة المراكز الحكومية في مجال الوساطة، والتعرف على أوجه الفروق بين تجربتها وتجربة المراكز الخاصة المتخصصة في المجال ذاته، والاستفادة من الجوانب الإيجابية لتلك التجربة.

## المشاركة في البرنامج التنفيذي للمقارنات المرجعية

شاركت الدائرة بمشروع تأسيس مركز خاص للوساطة في الدورة السادسة من البرنامج التنفيذي للمقارنات المرجعية الذي ينظمه برنامج دبي للتميز الحكومي التابع للأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي، الذي استمر على مدار عام 2024، وقد تم قبول المشروع ضمن (11) مشروعًا من بين جميع المشروعات المقدمة على مستوى حكومة دبي، ويهدف هذا البرنامج التنفيذي إلى تصميم المشاريع والتخطيط لها وتنفيذها وفق أفضل الممارسات العالمية، بالإضافة إلى التبادل المعرفي وتناقل الخبرات بين الجهات الحكومية، بما يعزز قيم التعلم المؤسسي على مستوى حكومة دبي.

وقد حصل فريق الدائرة، برعاية برنامج دبي للتميز الحكومي، على التأهيل اللازم لكيفية تخطيط وتنفيذ المشروع وفق أفضل الممارسات العالمية باستخدام منهجية (TRADE)، حيث تضمنت المشاركة في البرنامج التخطيط للمشروع، وإجراء الأبحاث والدراسات المكتبية والميدانية، وإجراء المقارنات المرجعية مع أفضل الممارسات العالمية في مجال الوساطة.

تضمنت المقارنات المرجعية لقاءات عن بُعد وزيارات ميدانية لمراكز وساطة وتحكيم دولية في أربع قارات (أوروبا، آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية)، حيث أنجز الفريق تحليلاً فنيًّا دقيقًا لأفضل الممارسات العالمية في مجال الوساطة، وتقدم بتقرير شامل ومخطط تفصيلي وعرض تقديمي للمشروع أمام لجنة تقييم تضمنت خبراء عالميين في مجال المقارنات المرجعية من عدة دول، وكبار موظفي حكومة دبي المتخصصين المكلفين من برنامج التميز الحكومي، وقد حصل المشروع على تقييم سبع نجوم من سبع.

**حصول مشروع الوساطة على تقييم سبع نجوم في البرنامج التنفيذي للمقارنات المرجعية**



# مشروع تصنيف التخصصات القانونية لمزاولي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية

حرصًا منها على إطلاق المشاريع والمبادرات الابتكارية التي تدعم سهولة وصول أفراد الجمهور إلى الخدمات القانونية التخصصية التي تلبي احتياجاتهم، وتمكينًا لمقدمي تلك الخدمات من عرض مجالاتهم التخصصية بشكل فعال، تعمل دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي على إطلاق مبادرة، عبر موقعها الإلكتروني، لتصنيف التخصصات القانونية للمحامين والمستشارين القانونيين المقيدين بإمارة دبي، من خلال تحديد مجالات مزاولة المهن القانونية الخاصة بهم.

**وقد شاركت الدائرة بالمبادرة المقترحة ضمن برنامج المسرعات الحكومية، الذي يرمي إلى تسريع تنفيذ البرامج الاستراتيجية التي ترتقي بالخدمات الحكومية، حيث تستهدف الدائرة من المبادرة تحقيق التالي:**

- إعداد منهجية لتصنيف التخصصات القانونية للمحامين والمستشارين القانونيين في إمارة دبي، تتميز بالمرونة وقابلية التغيير، وفق مستجدات سوق العمل المهني القانوني.
- إعداد قائمة شاملة بمجالات مزاولة المهن القانونية لأغراض التصنيف، تكون متاحة أمام المتعاملين لاختيار ما يتناسب مع متطلباتهم من الخدمات القانونية وفق المجال المطلوب.
- تطوير منصة موثوقة تتيح لأفراد الجمهور البحث عن المحامين والمستشارين القانونيين بحسب مجالات مزاولة المهن القانونية، وتوفر بيانات التواصل معهم بكل سهولة.

## آلية استفادة أفراد الجمهور من المبادرة المقترحة:

01 زيارة الموقع الإلكتروني للدائرة.

02 الضغط على أيقونة "ابحث عن محامٍ/ مستشار قانوني"

03 تحديد المجال الرئيسي أو الفرعي المطلوب الحصول على خدمة قانونية ضمن نطاقه.

04 تحديد الاختيار المناسب من قائمة أسماء المحامين والمستشارين القانونيين الذين يتمتعون بخبرة في المجال المطلوب.

05 الضغط على اسم أيٍّ من المحامين والمستشارين القانونيين لاستعراض ملفه الشخصي، والذي يتضمن بيانات التواصل الخاصة به.

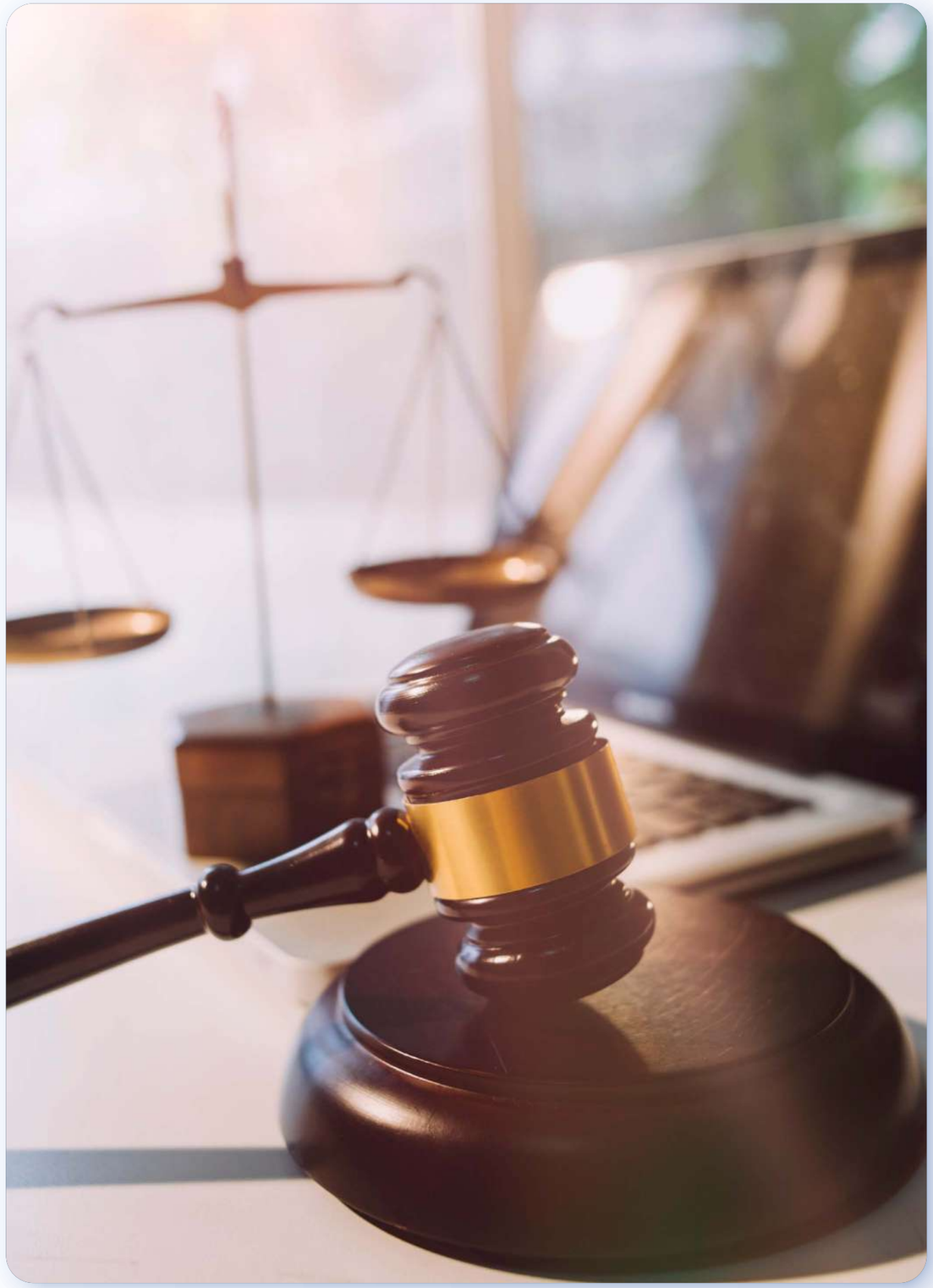

# الابتكار المؤسسي

## تطويـر خدمـات وعمليـات الدائـرة بأفـكار موظفيهـا

**حرصت الدائرة على توفير الوسائل التي تهيئ لموظفيها بيئة حاضنة لتقديم الأفكار الابتكارية، تترسخ معها ثقافة الإبداع، باعتبار ذلك جزءًا من ممارسات الدائرة في التطوير المستمر، حيث يمثل الابتكار إحدى الأدوات الداعمة لتطوير العمل الحكومي، وترسيخ قيم التميز والارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين وتطوير الإجراءات التي تسهل تجربة المتعامل، وتسهم في رفع مؤشرات الأداء، وتستبق بالأفكار الإبداعية المستقبل.**

## أرقام وإحصائيات

أظهرت الإحصائيات أن عدد ما تم تقديمه خلال 2024 من موظفي الدائرة (2530) مقترحًا، بنسبة زيادة تجاوزت 165% مقارنة بعام 2023، وذلك عبر نظام إدارة المقترحات والأفكار المبتكرة، الذي يتسم بالاستجابة السريعة وسهولة الاستخدام.

| | |
|---|---|
| 2530 | مقترحًا تم تقديمه من موظفي الدائرة خلال 2024 |
| %165+ | نسبة الزيادة في عدد المقترحات مقارنة بعام 2023 |

## إطلاق مبادرة هاكاثون الابتكار

أطلقت الدائرة خلال عام 2024 مبادرة هاكاثون الابتكار، تحت شعار "أفكار مبتكرة لمستقبل أفضل"، بهدف تحفيز موظفيها لتقديم أفكار ومقترحات تطويرية مبتكرة، تسهم في تطوير عمليات الدائرة وخدماتها، والارتقاء المستمر بقدراتها المؤسسية، وتعزز جهودها في تقديم خدماتها في العمل القانوني الحكومي والمهني بالإمارة، وفق أعلى معايير الريادة والتميز.

وقد أسفرت المبادرة عن تقديم (1076) مقترحًا تطويريًّا، شملت العديد من الجوانب التطويرية في إجراءات العمل، والتي شارك فيها جميع موظفي الدائرة على اختلاف مستوياتهم الوظيفية.

**"أفكار مبتكرة لمستقبل أفضل"**

شعار مبادرة هاكاثون الابتكار 2024

| | |
|---|---|
| 1076 | مقترحًا تطويريًّا في مبادرة هاكاثون الابتكار 2024 |

# البنية الرقمية

## خدمـات مبتكـرة في فضـاء تقني آمن

**تعمل الدائرة على تهيئة بنيتها التقنية لتحقيق استراتيجيتها للجاهزية للمستقبل، وإدارة عملياتها الداخلية والخارجية لضمان سـرعة وسـهولة حصـول متعامليها على خدمـات تتفـق في تقديمهـا مـع اسـتراتيجية حكومـة دبي الرقميـة، مـن خلال منظومة موثوقة تلبي احتياجات المتعامل ومتطلباته.**

**وفي هذا السياق تبنت الدائرة في هذا الشأن أنظمة رقمية فعّالة وآمنة، تحافظ على سريـة وخصوصيـة البيانـات والمعلومـات، بمـا يتوافـق مع كافـة متطلبـات مركز دبي للأمـن الإلكتـروني، ويوفـر أعلـى معايير الأمن السـيبراني، بما يتماشـى مع سياسـات حكومة دبي.**

# أنظمة وأرقام

## الموقع الإلكتروني:

وهو أحد النوافذ الأساسية في التعريف بخدمات الدائرة والتقديم عليها، للوصول لبياناتها المفتوحة والتعرف على كافة أنشطة الدائرة بشكل محدث، وقد رُوعي فيه كافة الأدوات والممكنات التي تضمن رحلة سهلة للمتعامل، وبما يتلاءم مع متطلبات هيئة دبي الرقمية وسياسة خدمات 360، وقد بلغ عدد زائري الموقع خلال 2024 (98,333) زائرًا، في مقابل (44,324) خلال 2023.

**98,333** زائرًا للموقع الإلكتروني

## تطبيق الدائرة:

يمثل تطبيق الدائرة على الهواتف الذكية وسيلة مهمة لتحسين رحلة المتعامل في استخدام خدماتها.

## نظام المهن القانونية:

نظام مخصص لتلقي الطلبات المتعلقة بمزاولة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، ومتاح استخدامه عبر التطبيق الذكي والموقع الإلكتروني، وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من خلاله (7764) في عام 2024.

**7764** عدد الطلبات المقدمة عبر نظام المهن القانونية



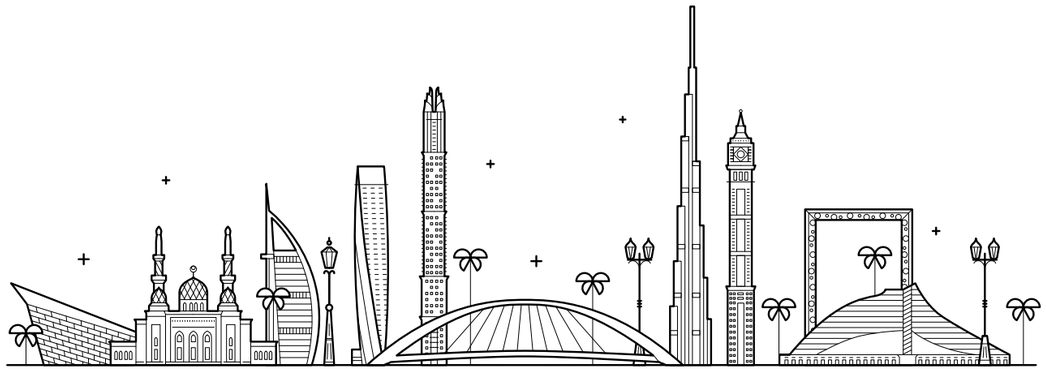

## المنصة الذكية للخدمات القانونية التطوعية:

منصة أطلقتها الدائرة ليتم من خلالها تقديم خدمة الاستشارات القانونية بشكل مجاني، وقد تم تلقي (2272) طلبًا عبر المنصة خلال 2024، في (44) مجالاً قانونيًّا.

## نظام (لبيه):

نظام يعنى بتلقي جميع الطلبات الداخلية بالدائرة، وقد بلغ عدد الطلبات الواردة عبر النظام (4600) طلب خلال 2024، توزعت بين الدعم الفني والتقني، والموارد البشرية، والتسويق المؤسسي، والإعلام، والشؤون المالية والإدارية، والتخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، بنسبة استخدام من موظفي الدائرة بلغت 100%.

**4600** طلب عبر نظام لبيه

**2272** مستخدمًا للمنصة القانونية التطوعية

# النضج الرقمي

حققت الدائرة تقدمًا ملحوظًا في معيار النضج الرقمي، وفقًا للتقارير الصادرة عن الجهات المعنية، حيث حققت نسبة 93%، كما استطاعت الدائرة أن تحافظ على مستوى متقدم في بعض النتائج المتعلقة بمستوى نضجها الرقمي، من بين تلك المؤشرات نسبة 100% في تبني بوابة الدفع الإلكتروني "سداد دبي" للخدمات المقدمة للأفراد، ونسبة 90% في تبني منصات تجارب المدينة "منصة 04 وهي المنصة الموحدة للتواصل بين حكومة دبي ومتعامليها" و"منصة خدمات دبي"، ونسبة 100% في تبني إدارة البنية التحتية، ونسبة 90% في تبني نظام إدارة الموارد الحكومية لخدمات الموارد البشرية، وخدمات الشؤون المالية، وخدمات التدريب.

| %100 | %90 | %90 | %100 |
|---|---|---|---|
| الدفع الإلكتروني للخدمات | تبنّي منصات تجارب المدينة | تبنّي نظام إدارة الموارد الحكومية | تبني إدارة البنية التحتية |

## مؤشرات متقدمة في الأمن السيبراني

**%100**
مستوى الالتزام باعتماد الأمن السيبراني في التقنيات الجديدة

**%100**
نسبة توافر المعرفة والخبرة والمدربين العاملين في مجال الأمن السيبراني

**%100**
إنشاء وصيانة وتحسين الأمن السيبراني وقدرات المرونة السيبرانية

# التطوير التقني للخدمات

قامت الدائرة بإطلاق مشروع تطوير البنية التحتية التقنية للدائرة بهدف استكمال تحول رقمي رائد في مجال الخدمات القانونية المقدمة للجمهور ومزاولي المهن الحرة وللجهات الحكومية، ويأتي المشروع ضمن التوجيهات الاستراتيجية بشأن تطبيق سياسة خدمات 360 لحكومة دبي التي أطلقها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي.

ويستهدف المشروع توحيد أنظمة العمليات القانونية الداخلية وتكاملها في منصة واحدة متقدمة تعتمد على تقنيات مايكروسوفت الحديثة، مما يضمن تحقيق كفاءة تشغيلية عالية، وتحسين تجربة المستخدم عبر مختلف القنوات الرقمية، بالإضافة إلى تنفيذ ضوابط وإجراءات أمنية متقدمة لضمان سلامة البيانات والامتثال لمعايير الأمان الحكومية.

وخلال المرحلة الأولى من المشروع طورت الدائرة رحلة المتعامل للحصول على خدماتها التدريبية التي تقدمها لمزاولي مهنة الاستشارات القانونية، لتحسين تجربة المتعامل وتوفير وقته وجهده، من خلال تخفيض خطوات خدمة التسجيل في برنامج التطوير المهني القانوني المستمر.

وتوظيفًا لتقنيات الذكاء الاصطناعي في توفير أدوات تقديم الخدمات التدريبية، أطلقت الدائرة منصة افتراضية عبر ميتافيرس، تحاكي مركز استقبال متعامليها في التدريب والتطوير القانوني المستمر بالدائرة، حيث تتيح هذه التقنية للمستخدم اختيار شخصية افتراضية والتفاعل مع موظفي المركز من خلال الأجهزة الذكية، للاستفسار عن الدورات التدريبية، والتسجيل فيها، وحضورها عبر التقنيات المرئية؛ بما يُسهم في توفير وسيلة مرنة ومبتكرة للوصول إلى الخدمات دون الحضور إلى مقر المركز.

# التوعية الرقمية

حرصت الدائرة على رفع وعي موظفيها بمعايير وأدوات الأمن الرقمي والسلامة السيبرانية، كما عـززت معارفهـم بتطبيقـات الذكاء الاصطناعي في عصر التحول الرقمـي، وذلك من خلال البرامج التدريبية التوعوية والتي شملت:

01 التوعية بأمن المعلومات.

02 سياسات أمن المعلومات.

03 مفهوم الأمن الإلكتروني.

04 نظام الأمن الإلكتروني.

05 عصـر التحـول الرقمـي وتطبيقـات الذكاء الاصطناعي.

06 علوم البيانات والذكاء الاصطناعي.

07 الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي.

08 برنامج الذكاء الاصطناعي.



# مشاركة فاعلة في معرض جيتكس جلوبال

شـاركت الدائـرة في معـرض جيتكـس جلوبـال 2024، ضمـن جنـاح منصة حكومـة دبي الرقمية، بهـدف التعريـف بأحـدث مبادراتهـا الرقمية التي تعزز سـعيها المسـتمر لتقديم خدمـات قانونية حكومية مبتكرة.

وقـد تضمنـت مشـاركة الدائـرة التعريـف بمشـروع إدارة المعـاملات (توثيق) المحـدّث، والذي يتماشى مع سياسة دبي للخدمات الحكومية 360، وهو منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لإدارة وحفـظ وتوثيـق كافـة الطلبات الواردة إلى الدائرة والتعامل معها وفقًـا لاختصاصاتها، بالإضافة إلى إدارة المعـاملات التـي ترتبـط بالمهـام والمشـاريع الداخليـة في عمـل الدائرة، كمـا تتضمن منصة الدائرة مشروع البنية التحتية التقنية الذي يُسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، مع حماية البيانات وفق أقصى مستوى من الأمن المعلوماتي.

كمـا تضمنـت مشـاركتها تعريفًـا بتصميـم تطبيقهـا الجديد علـى الهواتف الذكية الـذي يأتي مع إطلاق الهويـة المؤسسـية الجديدة للدائـرة خلال 2024، وإضافة خصائـص تقنية متطورة تضمن تحسين تجربة المستخدم في تلقي خدماتها، بالإضافة إلى دعمه بالذكاء الاصطناعي التفاعلي، عبر المساعد الذكي الذي يمكّن المتصفح من الإجابات الفورية على استفساراته في أي وقت.

# رأس المال البشري

## ركيزة التطور المؤسسي

**تدرك الدائرة أن تنفيذ خطط ومستهدفات التطوير، والكفاءة في إدارة عملياتها الداخلية الأساسية والمساندة ودعم الابتكار والنمو، وتقديم خدمات رائدة ومتميزة لمتعامليها، يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى قدرتها على استثمارها في تنمية مواردها البشرية، من خلال تطبيق السياسات والبرامج التأهيلية والتدريبية، وتهيئة بيئة عمل محفزة وإيجابية، وتبني استراتيجيات داعمة للارتقاء المستمر بأدائها وكفاءتها وإنتاجيتها؛ بما يسهم في تحقيق مستهدفات وتطلعات إمارة دبي في القطاع الحكومي.**

ويمكننا في التالي رصد أبرز إنجازات الدائرة في قطاع مواردها البشرية خلال 2024، والذي يأتي امتدادًا لجهودها المستمرة في هذا القطاع:

## تطوير البرامج التدريبية

وضعت الدائرة خطة تدريبية تأتي في إطار خططها التدريبية السنوية، والتي تستهدف الارتقاء المستمر بمهارات وكفاءة كوادرها، وتحقيق مستهدفات التميز المؤسسي الذي يلبي تطلعات الريادة في العمل القانوني الحكومي بإمارة دبي.

وتحرص الدائرة في برامجها التأهيلية على شمولية مستهدفيها بكافة المستويات الوظيفية، واستحداث حقائب تخصصية وأدوات شاملة لتطوير المهارات المتخصصة للموظفين، كما تحرص على التنوع الذي يضمن توفير مجالات التدريب، بين التخصصي والمهاري والتقني.

وقد اعتمدت إجراءات تدريب الكادر البشري على توظيف التقنية؛ بما أسهم في تقليل الكثير من الوقت والجهد والتكاليف في إدارة عملية التدريب، وتعزيز أداء الموظف من خلال الدورات التي تعتمد على التعلم الذاتي، وأنواع التدريب الأخرى.

وخلال 2024، نفذت الدائرة (100) برنامج تدريبيّ، بواقع (248) ساعة تدريبية، بمجموع (6465) ساعة تدريبية.



وحرصًا من الدائرة على تنويع برامجها التدريبية من خلال الدورات الخارجية التي انتسب إليها بعض الكوادر البشرية، ضمن الشراكة القائمة مع بعض الجهات الحكومية والمؤسسات التدريبية، بلغ عدد ورش العمل الخارجية التي حضرها موظفو الدائرة (48) ورشة تدريبية، بواقع (1053) ساعة تدريبية، وبنسبة زيادة تجاوزت 11% مقارنة بعام 2023.

وقد بلغ عدد المُدربين الداخليين ممن قدموا دورات تدريبية لموظفي الدائرة (25) موظفًا.

| | |
|---|---|
| 100 | برنامج تدريبي داخليّ لموظفي الدائرة |
| 248 | ساعة تدريبية تم تنفيذها |
| 48 | ورشة تدريبية خارجية حضرها موظفو الدائرة |
| 148 | برنامجًا تدريبيًّا داخليًّا وخارجيًّا |
| 25 | موظفًا قدموا برامج تدريبية داخلية لموظفي الدائرة |

وتحرص الدائرة، على استطلاع آراء كوادرها البشرية فيما يتم تقديمه من برامج تدريبية، وذلك من خلال استبيانات تقيس أثر التدريب، سواء فيما يتعلق بالمحتوى، أو المدرب، أو الوسائل التدريبية، وذلك ضمانًا لتحقيق أقصى مستوى من الاستفادة والتغذية الراجعة، بما يعزز مؤشر تحقيق مستهدفات هذه البرامج في الارتقاء بمستوى الأداء ورفع الوعي المعرفي.

# برامج تأهيلية نوعية

**حرصت الدائرة على تعزيز قدرات موظفيها من خلال إلحاقهم بالبرامج النوعية التي تنعكس بشكل مباشر في تطوير الأداء المؤسسي للدائرة، ومن بينها:**

المسرعات الحكومية
GOVERNMENT ACCELERATORS
مبادرة من حكومة الإمارات
UAE Government Initiative
United Arab Emirates

## 1- برنامج المسرعات الحكومية:

تم إلحاق إحدى موظفات الدائرة ببرنامج المسرّعات الحكومية، والذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، "حفظه الله ورعاه" ليكون منصّة تهدف إلى تسريع تنفيذ البرامج الاستراتيجية، والارتقاء بالخدمات الحكومية، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها الجهات الحكومية خلال فترة زمنية قصيرة، حيث شاركت الدائرة ضمن هذا البرنامج بمبادرة تصنيف التخصصات القانونية للمحامين والمستشارين القانونيين المقيدين بإمارة دبي، من خلال تحديد المجالات القانونية الخاصة بهم، ونشر تلك التخصصات عبر منصة على الموقع الإلكتروني للدائرة.

## 2- برنامج الذكاء الاصطناعي:

أنهت إحدى موظفات الدائرة متطلبات الحصول على برنامج الذكاء الاصطناعي ضمن الدفعة الخامسة من البرنامج الذي يعقد بالشراكة مع جامعة برمنجهام، والذي يأتي في إطار الجهود المشتركة لتحقيق أهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، ويخدم خطة دبي واستراتيجيتها في تسريع تبني الذكاء الاصطناعي، ويهدف البرنامج إلى تخريج دفعة جديدة من قادة المستقبل الرقمي ودعم الكوادر الوطنية، وبناء قدراتهم وتمكينهم بالمهارات والمعارف اللازمة لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتيح لهم مواكبة المتغيرات العالمية.

## 3- برنامج المدقق الحكومي:

شاركت الدائرة، من خلال إحدى موظفاتها، في الدبلوم المهني لبرنامج المدقق الحكومي الذي نفذته كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، بالتعاون مع جهاز الرقابة المالية، والذي يهدف إلى تأهيل المدققين الحكوميين، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم في أداء مهامهم الوظيفية في مجال أعمال الرقابة المالية، تماشيًا مع رؤية حكومة دبي في تعزيز الشفافية والنزاهة، ورفع كفاءة الأداء لتقديم أفضل الخدمات الحكومية.

# مبادرات لتعزيز الصحة والسعادة الوظيفية

## رفع الوعي بالصحة النفسية:

ضمن جهودها في توفير بيئة عمل إيجابية، تسـهم في تعزيز جودة الحياة داخل العمل وخارجه، وتنعكس في الارتقاء بمستوى الإنتاجية، عقدت الدائرة محاضرة توعوية حول الصحة النفسية في بيئة العمل، والتي استعرضت مقومات تعزيز الصحة النفسية في بيئة العمل، ومن بينها ترتيب الأولويات، وتحديد المهام اليومية، حتى لا يصاب الشـخص بمشـاعر التشـتت أو التوتر النفسـي، بالإضافـة إلى أهميـة التـوازن بيـن العمل والحياة الشـخصية، مـع ضرورة اتباع نمـط حياة صحي، وبناء علاقات إيجابية مع محيطه، بما يضمن بيئة عمل إيجابية تتسم بالصحة والسلامة النفسية التي تتحقق فيها الأهداف الوظيفية والمهنية للمؤسسة.

## مبادرة لممارسة رياضة المشي أسبوعيًّا:

التزامًا بتوجيهات القيادة الرشيدة في جعل ممارسة الرياضة نهجًا مستدامًا، وحرصًا من الدائرة على تعزيز بيئة عمل صحية وإيجابية، تسـهم في تحقيق السـعادة لدى موظفيها، وترتقي بجودة الحيـاة داخـل العمـل وخارجه، وعملاً بسياسـة العنايـة بالموظفيـن وصحتهم البدنية والنفسـية، وترسـيخًا للـروح الجماعيـة لديهـم، أطلقـت الدائـرة، بتوجيهات من سـعادة المدير العـام، مبادرة لممارسـة رياضـة المشـي صبـاح يـوم الجمعة من كل أسـبوع، وقد شـهدت المبـادرة تجاوبًا من موظفـي الدائـرة، حيـث حققـت نسـبة رضا بلغـت 94.3% في الاسـتبيان الذي تم إجـراؤه لقياس مستوى رضاهم عن المبادرة.

## مبادرات للوقاية الصحية:

حرصت الدائرة على تنظيم والمشاركة في مبادرات تهدف إلى دعم جودة حياة الموظفين داخل العمل وخارجه من خلال الوقاية الصحية، ومنها مشـاركتها في حملـة (قلبـك نبـض حياتـك) للكشـف المبكـر عـن أمـراض القلـب والأوعيـة الدمويـة، وذلـك بالتعـاون مـع مؤسسـة الإمـارات للخدمـات الصحيـة، كما تم، بالتعـاون مـع دائـرة المالية، المشـاركة في تنظيم مبـادرة لتوفير لقـاح الأنفلونزا الموسمية، حفاظًا على صحة وسلامة موظفي الدائرة من الأمراض الموسمية.

## مبادرات فريق السعادة والإيجابية:

أعادت الدائرة تشكيل فريق السعادة والإيجابية والذي يعنى بتنفيذ مبادرات تسهم في توطيد العلاقة بين موظفي الدائرة، وتحقيق التوازن بين العمل وبين حياتهم الشخصية، وترسيخ قيم الانتماء المؤسسي والولاء الوظيفي، وقد تنوعت تلك المبادرات في تحقيق مستهدفاتها، حيث نفذ الفريق، خلال 2024، عددًا من المبادرات التي تسهم في سعادة الموظفين وتوفير بيئة عمل إيجابية، منها:

- مبادرات التواصل مع الموظفين في مناسباتهم الخاصة، مثل "مبروك مایاكم"، "حمدالله على السلامة"، "تهنئة العودة من فريضة الحج".
- منح الموظفين إذن خروج مبكر في بعض المناسبات والفعاليات، مثل دورة الألعاب الحكومية، الأسبوع الأول من العام الدراسي لمرافقة الأبناء، عيدي الفطر والأضحى.
- توفير طاولات يمكن من خلالها ممارسة المهام المكتبية وقوفًا لبعض الوقت، مراعاة للصحة البدنية في بيئة العمل.
- مبادرة "صيفنا مرن" المتمثلة في تقليص ساعات العمل خلال شهر سبتمبر.

## الإفطار الرمضاني الجماعي:

ترسيخًا للقيم الإيجابية التي تقوم عليها حكومة دبي في توفير بيئة عمل تسودها الألفة والتآخي بين موظفيها، عقدت الدائرة خلال شهر رمضان 2024 ملتقى جماعيًّا من خلال تنظيم إفطار رمضاني يجمع موظفيها خلال هذا الشهر الكريم، والذي تخللته بعض المسابقات الثقافية والترفيهية، بعيدًا عن أجواء العمل، مما يمثل فرصة مواتية لتعزيز الجانب الاجتماعي بينهم.

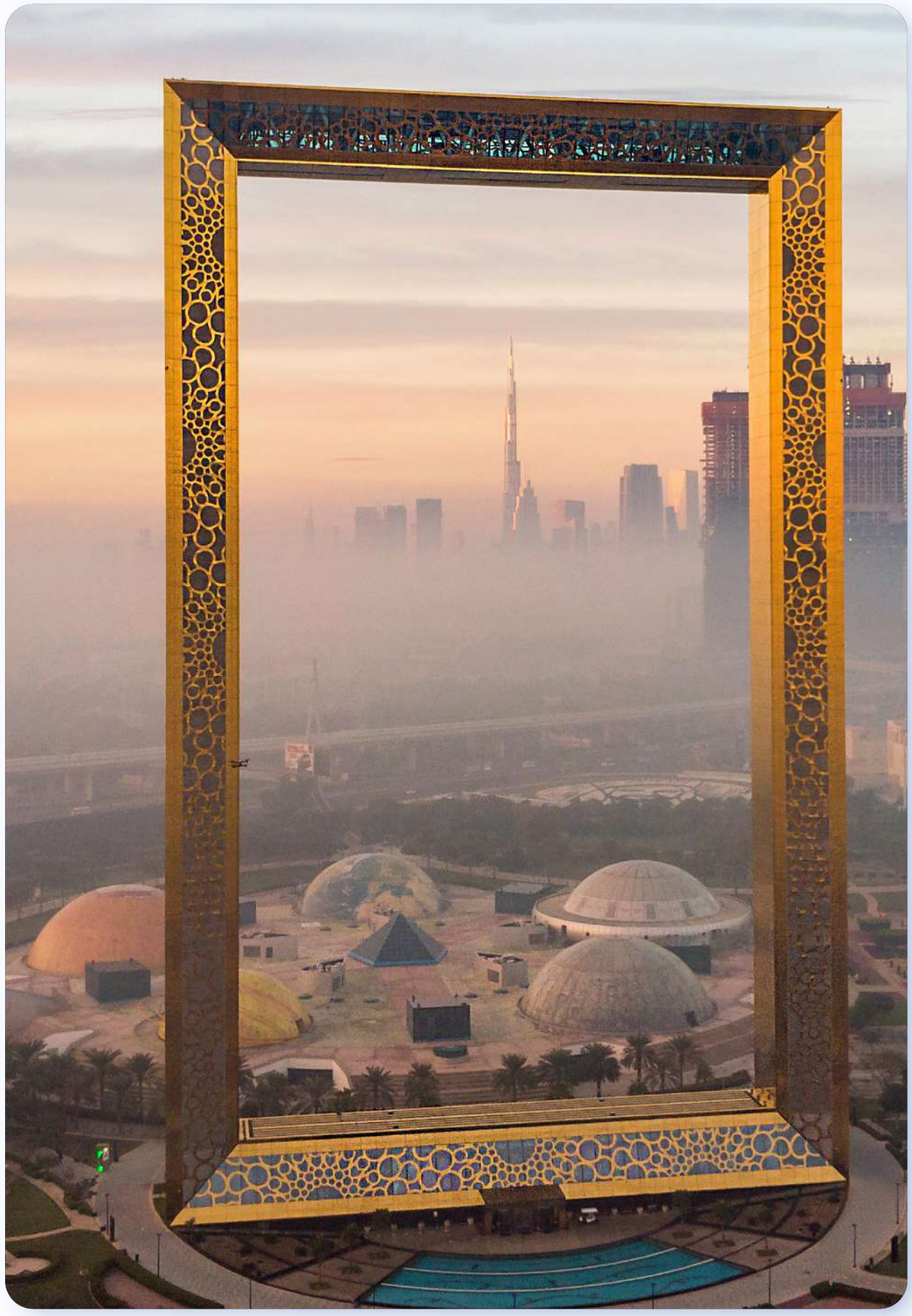

## مؤشر سعادة الموظفين

تسهم المبادرات التي تطلقها الدائرة في إذكاء روح الفريق، وتعزيز شغف التطلع لدى موظفيها، وصولاً إلى أعلى مستويات الجودة والتميز وظيفيًّا ومؤسسيًّا في بيئة عمل سعيدة وإيجابية، بما لذلك من أثر إيجابي فيما يقدمه موظفوها من خدمات لمتعامليها، ويظهر أثر ذلك فيما حققته الدائرة في مؤشر السعادة الوظيفية، حيث بلغت نسبته 83.9% ضمن الاستبيان الذي أطلقته الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي، على مستوى دوائرها وجهاتها ومؤسساتها لعام 2024.

**%83.9**

**نسبة سعادة موظفي الدائرة ضمن نتائج استبيان الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لعام 2024**

# الاتصال المؤسسي

## منظومــة فاعلــة في تعزيــز حضــور الدائرة وهويتها

**تقوم مبادئ الاتصال المؤسسي في الدائرة على خارطة استراتيجية تخصصية لتحقق أهداف ومبادئ عملية الاتصال الحكومي، وفقًا لما يتضمنه الدليل العام للاتصال الحكومي للدوائر والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لحكومة دبي.**

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT

## إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة

في النصف الثاني من سبتمبر 2024 أعلنت الدائرة عن إطلاق هويتها المؤسسية الجديدة، والتي تأتي في إطار حرصها على التحديث المستمر، باعتباره نهجًا راسخًا في استراتيجيتها، وجزءًا أساسيًّا من قيمها الراسخة في مواكبة المستجدات.

وقد أتى الشعار الجديد مكتسيًا باللون الذهبي لاسم الدائرة بشكل أفقي، باللغتين العربية والإنجليزية، الذي يعكس حرصها على استدامة التميز والإنجاز وتقديم القيمة المضافة، مستلهمًا في الخط المستخدم عمق أصالة الثقافة العربية التي تترسخ مع تلك الهوية المرئية.

ويحمل هذا التحديث معه مرحلة جديدة من التطلعات المستقبليّة الطموحة التي تحرص الدائرة على ترسيخها بشكل مستمر، من خلال الاستراتيجيات المحدثة التي تواكب المتغيرات، وتتبنى أفضل الممارسات العالمية التي ترتقي بمؤشرات أدائها، وفق أعلى مستوى من الخدمات التي تقدمها في هذا القطاع الحيوي.

## زيادة في الأخبار القانونية

انطلاقًا من دور الدائرة الفاعل في المنظومة القانونية في إمارة دبي، وفق ما تنهض به من مهام واختصاصات في قطاع العمل القانوني الحكومي وقطاع المهن القانونية، ووفقًا لاستراتيجيتها التخصصية على المستوى الإعلامي والتسويقي، والتي تستهدف إبراز جهود الدائرة المبذولة في العمل القانوني الحكومي والمهني، وتعزيز سمعتها المؤسسية، تظهر الزيادة في الأخبار المنشورة خلال عام 2024 بنسبة تجاوزت أكثر من 30%، مقارنة بعام 2023.

وعلى مستوى الأخبار القانونية وفق اختصاص الدائرة ومهامها، فإنه تظهر زيادة في الأخبار المنشورة خلال عام 2024 بنسبة تجاوزت 170%.

**%30** — نسبة الزيادة في عدد الأخبار المنشورة مقارنة بعام 2023

**%170+** — نسبة الزيادة في عدد الأخبار القانونية المنشورة مقارنة بعام 2023

## توظيف الإعلام الجديد

وظفت الدائرة قنوات الإعلام الجديد، إلى جانب الإعلام المقروء التقليدي، في نشر إنجازاتها والتعريف بخدماتها ورفع سمعتها المؤسسية، والتعريف بمبادراتها، من خلال التنويع في توظيف الأدوات التواصلية مع متعامليها.

بلغ عدد متابعي الدائرة على جميع منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي خلال 2024 (19,923) متابعًا، وقد راعت الدائرة التنوع الثقافي والاجتماعي للمستهدفين برسائلها عبر منصات الدائرة في مختلف وسائل وقنوات الاتصال من خلال النشر باللغتين العربية والإنجليزية.

**19,923**

**متابعًا على منصات الدائرة على مواقع التواصل الاجتماعي**

**%12**

**نسبة الزيادة في عدد متابعي الدائرة على منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي**



## منظومة الاتصال الداخلي

**التزامًا منها بتعزيز قيم الولاء المؤسسي ونشر قيم السعادة والإيجابية لدى موظفيها في بيئة العمل، حرصت الدائرة على دعم منظومتها في الاتصال الداخلي، من خلال:**

- التعاميم الداخلية الدورية، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو مجموعات الواتساب، من قيادة الدائرة إلى موظفيها، لتعزيز قيم الانتماء الوظيفي، بالإضافة إلى الاجتماعات الحضورية.
- تخصيص مجموعات لموظفي الدائرة عبر تطبيق الواتساب، لتعزيز سرعة الاتصال الداخلي.

# المشاركات الوطنية والمجتمعية

## إسهامات فاعلة والتزام إنساني

**تنطلـق الدائـرة في مسـؤوليتها الوطنيـة والمجتمعية من التزام راسـخ، يقوم علـى القيم الرفيعة للانتماء الوطني والإنسـاني الذي يشـكل نهجًا مستدامًا لإمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام، وقد شـهد عام 2024 العديد من المشـاركات الفاعلة في المبادرات والمناسـبات الوطنية والاجتماعية، نرصد أبرزها في التالي:**

# المناسبات الوطنية

## اليوم الوطني الـ 53:

شـاركت الدائـرة في الاحتفـال بهـذا اليـوم الخالد في تاريخ الوطـن والذي اجتمعت على إرسـاء نهضته إرادة الآباء المؤسسـين حين وحدهم المصير المشـترك، والذي سـيظل نموذجًا فريدًا واسـتثنائيًّا في تجاوز كل التحديات لتحقيق الأهداف التي جسدها قيام الاتحاد، فما وصلت إليه دولة الإمارات في مختلف الميادين مـن التفـرد والتميـز والريـادة، ما هـو إلا حصاد هـذه الإرادة والبصيرة والعزيمة التي سـار علـى نهجها قادةٌ مخلصةٌ لوطنها، مؤمنةٌ بقدرات شعبها.

## يوم العَلَم:

احتفـاءً بهـذا اليـوم الذي سـيظل في وجـدان الجميع رمزًا لكل معـاني الوحدة والتلاحم، وتجسـيدًا عميق الدلالة للانتماء والولاء للوطن وقادته، شـاركت الدائرة في الاحتفاء بيوم العلم، الذي يمثل اعتزازًا بكل ما حققته الدولة تحت تلك الراية الشامخة من إنجازات حضارية، وما قطعته من مسيرة تنموية استثنائية في مختلف المجالات والقطاعات، والتي يحق لكل إماراتي، بل وكل عربي، أن يفتخر بها.

«لقـدْ بـاتَ هـذا اليـومُ الوطنيُّ منارةً مضيئةً في حياةِ دولتِنا وشـعبِنا، وهو ليسَ بالمناسـبةِ العابـرةِ، تنقضي بانقضاءِ اليومِ، بل ذاكرةٌ حيّةٌ تعيشُ فينا، وتقدّمُ لأجيالِنا الناشئةِ القدوةَ الحسنةَ للعطاءِ والوفاءِ والولاءِ والانتماءِ».

صاحـب السـمو الشـيخ/ محمـد بـن راشـد آل مكتوم

## يوم الشهيد:

إعلاءً لقيم التضحية النبيلة في سـبيل الوطن والوفاء لأجله بأغلى وأثمن ما يملكه الإنسـان الذي يكتب بروحـه شـهادة صادقـة بصدق ما عاهد الله عليه، احتفت الدائرة بيوم الشـهيد والـذود عن حمى الوطن، وبذل الغالي والنفيس من أجله، لتبقى رايته خفاقة عالية، تزهو بشـموخ ورؤى وعزيمة قادته، وتترسـخ بانتماء ووفاء شعبه، والتي ستظل تضحيته نبراسًا مضيئًا للأجيال المتعاقبة، تضرب مثالًا رفيعًا لمعنى العطاء الذي لا يعرف حدودًا، وتقدّم قدوةً في صون سيادة الوطن والدفاع عن ترابه بدماء أبنائه.

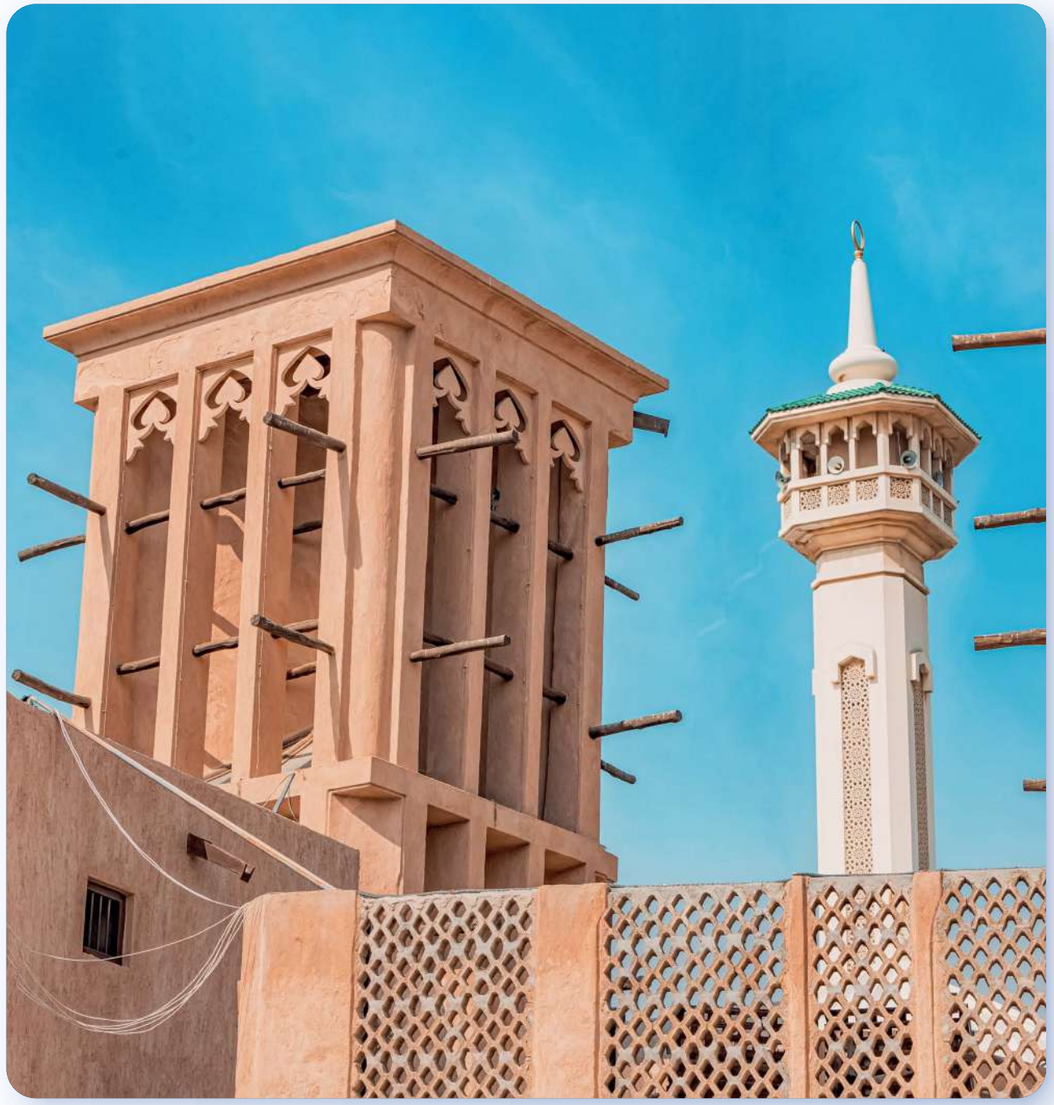

# الفعاليات الدينية والمجتمعية

## تنظيم محاضرة دينية رمضانية:

نظّمت الدائرة لموظفيها وموظفي الدوائر الملحقة بديوان سمو الحاكم، محاضرة دينية عن بُعد، حـول "قيـم الوظيفـة العامـة وأخلاقياتهـا"، والتي تـأتي تزامنًا مع الأجـواء الروحانية لشـهر رمضان المبارك، وتعزيزًا للثقافة الدينية التي ترتبط ببيئة العمل.

وأكـد المحاضـر خلالهـا أن الوظيفـة العامـة مسـؤولية دينية وأخلاقية، ترتبط بجوهـر وقيم الدين الإسلامـي، والـذي يدعونا إلى الصدق والإخلاص والنهوض بالأمانات التي اسـتؤمن عليها الموظف في خدمة مجتمعه ووطنه من خلال ما يقوم عليه من مسـؤوليات وواجبات، مشـيرًا إلى أن الإخلال بـأيٍّ مـن قيـم العمـل أو التفريط في ضوابطه هو أمـر يتنافى مع الثوابت التي دعانـا إليها الإسلام، لا سيما وأن الوظيفة العامة ترتبط بحقوق الآخرين.

## الاحتفاء بالعائدين من رحلة الحج:

التزامًا بمسـؤوليتها في تعزيز قيم الاتصال الداخلي، شـاركت الدائرة موظفيها الذين أدوا مناسـك الحج خلال العـام الهجـري 1445 والـذي يصـادف 2024، من خلال تهنئتهم وتوزيع الهدايـا عليهم، احتفاءً بتلك الرحلة الإيمانية وعودتهم إلى مقر عملهم.

## الاحتفاء بليلة النصف من شعبان:

إحياءً للمناسبات التراثية التي ترتبط بعادات المجتمع الإماراتي، شاركت الدائرة في الاحتفاء بليلة النصف من شعبان «حق الليلة»، حيث تضمنت الاحتفالية توزيعات الحلوى على موظفي الدائرة لإدخال السرور على أبنائهم في تلك المناسـبة المجتمعية، التي تسـتلهم التراث الإماراتي وتقاليده، وترتبط بمناسبة دينية ترسّخَ الاحتفاء بها لسنوات في عادات المجتمع.

## يوم المرأة الإماراتية:

شـاركت الدائـرة موظفاتهـا في الاحتفـال بيـوم المـرأة الإماراتية الذي يصـادف الثامن والعشرين من شـهر أغسـطس مـن كل عـام، باعتبارهـا شريـكًا في مسـيرة العطـاء المجتمعـي والوطنـي، فضلاً عمّـا تقدمه في تحقيق استراتيجية الدائرة ومستهدفاتها.

# مبادرات العمل التطوعي

## رمضان عطاء مستمر:

بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وإسهامًا منها في دعم الجهود الخيرية والإنسانية التي تبذلها الدولة، شاركت الدائرة في دعم الحملة الموسمية (رمضان عطاء مستمر)، والتي تهدف إلى دعم المستفيدين من المشاريع الرئيسية للحملة (إفطار الصائم، زكاة الفطر، المير الرمضاني، كسوة العيد، زكاة المال، الصدقات)، ترسيخًا لقيم التطوع والعمل الخيري لدى موظفيها.

## حملة الأضاحي (عطاؤكم عيدهم):

شاركت الدائرة في حملة الأضاحي 1445هـ- 2024م التي أطلقتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، تحت شعار (عطاؤكم عيدهم) والتي تهدف إلى دعم المستفيدين من الأسر المتعففة والأيتام.

## حملة الإمارات معك يا لبنان:

شاركت الدائرة، من خلال التعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، في حملة (الإمارات معك يا لبنان) التي تستهدف توفير التبرعات الإغاثية للأشقاء اللبنانيين، وذلك التزامًا بدعم جهود الدولة التطوعية والإنسانية.

## مبادرة بالعلم نمكن:

بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، شاركت الدائرة في حملة (بالعلم نمكن) التي تهدف إلى توفير فرص التعليم لكافة المستحقين من أبناء الأسر المتعففة والأيتام، إيمانًا بأن العلم هو الذي يفتح لهم أبواب المستقبل.

## حملة سقيا الماء:

تعاونت الدائرة مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، في دعم مبادرة سقيا الماء التي تهدف إلى مساعدة المناطق التي تواجه موجات الحر الشديد في مناطق واسعة من العالم، وذلك من خلال توزيع المياه ومعينات تخفيف الحرارة على العمال والمحتاجين.

## مبادرة (تداوي) لعلاج المرضى المعسرين:

دعمًا للجهود الخيرية والإنسانية التي تبذلها الدولة، شاركت الدائرة في دعم مبادرة (تداوي) لعلاج المرضى المعسرين، التي أطلقتها جمعية بيت الخير، وذلك من خلال دعوة جميع السادة موظفي الدائرة الراغبين في دعم المبادرة إلى التبرع في الحملة.

# المبادرات الرياضية

## الألعاب الحكومية:

شاركت الدائرة في الألعاب الحكومية لعام 2024م، بفريق من الرجال وآخر من النساء، وذلك بهدف تعزيـز روح الفريـق الواحـد بيـن موظفـي الجهـات الحكوميـة محليًّا واتحاديًّـا، وتتكـون الألعاب من مجموعة من التحديات البدنية والذهنية التي يتبارى فيها المشاركون.

## دورة الشيخة هند:

شـاركت الدائـرة في النسـخة الثانيـة عشـرة مـن منافسـات دورة الشـيخة هند للألعـاب الرياضية للسـيدات 2024م، والتـي أقيمـت خلال شـهر أكتوبـر، وهو ما يعكس جهود الدائرة في دعم مسـيرة الرياضة بشكل عام، والنسائية منها بشكل خاص.

## تحدي دبي للياقة:

شاركت الدائرة في فعاليات تحدي دبي للياقة (30×30) 2024، لتوفير بيئة عمل صحية ومحفزة، ترتقـي بجـودة الحيـاة داخـل العمـل وخارجـه، وتحقـق السـعادة والإيجابيـة التـي تنعكـس في رفـع مستوى الإنتاجية.

# أصحاب الهمم

## مبادرات معرفية ومجتمعية

**التزامًا منها بالمشاركة في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في جعْل دبي مدينة صديقة لأصحاب الهمم، وتعزيز اندماجهم الفعّال في المجتمع، حرصت الدائرة على وضع السياسات وإطلاق المبادرات التي تدعم تمكين أصحاب الهمم، كمراعاة أن تكون مرافقها متوافقة مع متطلباتهم، واستخدام لغة برايل في مختلف لافتات المكاتب الداخلية، وتمكين أصحاب الهمم في الدائرة من خلال تسمية إحدى موظفاتها نائبًا لفريق عمل الجهة الحكومية الصديقة لأصحاب الهمم، وتدريب موظفي الاستقبال للتواصل بلغة الإشارة، ووضع سياسة للتعامل مع أصحاب الهمم داخليًّا وخارجيًّا، بالإضافة إلى تهيئة جميع قنوات تقديم الخدمات الرقمية كي تكون صديقة لأصحاب الهمم بنسبة 100%، فضلاً عن إعداد دليل المصطلحات القانونية بلغة الإشارة الذي أتاحته الدائرة لأفراد الجمهور على موقعها الإلكتروني، وإطلاق حملة "معك بهمة" التي تستهدف تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق أصحاب الهمم.**



**وخلال 2024، نفذت الدائرة عددًا من المبادرات التي تدعم مسؤوليتها المجتمعية تجاه أصحاب الهمم، ومنها:**

## المشاركة في معرض إكسبو أصحاب الهمم

شاركت الدائرة في معرض إكسبو أصحاب الهمم الدولي 2024 والذي أقيم في الفترة من 7-9 أكتوبر 2024 بمركز دبي التجاري العالمي، حيث عرضت خلاله مبادراتها الداعمة لأصحاب الهمم، وما توظفه من أدوات تُسهم في سهولة وصولهم إلى كافة خدماتها، وتوفير الممكّنات التي تهيئ البيئة المناسبة التي تلبي احتياجاتهم في تلقي تلك الخدمات، بالإضافة إلى الاطلاع على أفضل التجارب والممارسات فيما يتعلق بالخدمات التقنية والابتكارية المقدمة من مختلف المشاركين في المعرض، بما يعزز جهود الدائرة في دعم السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم.

اكسبو اصحاب الهمم الدولي
AccessAbilities Expo
7-9 October 2024 | DWTC, Dubai

## جلسة حوارية حول جهود دولة الإمارات في دعم وتمكين أصحاب الهمم

على هامش مشاركتها في معرض إكسبو أصحاب الهمم الدولي 2024، عقدت الدائرة جلسة حوارية استعرضت خلالها الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في دعم وتمكين أصحاب الهمم.

استهلت الجلسة بالتأكيد على أن التشريعات الإماراتية وضعت ضمن أولوياتها دعم ورعاية وتمكين أصحاب الهمم، من خلال توفير التعليم الدامج في كافة مراحله، وضمان الحصول على الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية المتخصصة، وتنظيم خدمات التأهيل، وتوفير البرامج الحكومية الداعمة التي تضمن اندماجهم في المجتمع بشكل كامل.

ثم تحدثت مدير إدارة العمليات الداخلية في هيئة المعرفة والتنمية البشرية، موضحةً أن توجيهات ورؤى القيادة الرشيدة في وضع سياسة وطنية لدعم تلك الفئة، كانت لها الأثر الكبير والملهم في القدرة على تخطي جميع الصعوبات والعوائق التي قد تقف دون تحقيق تطلعاتها، حتى جعلت الدولة من تهيئة الممكنات للتعامل مع الإعاقة دافعًا للتميز.

كما تحدثت نائب رئيس فريق الجهة الحكومية الصديقة لأصحاب الهمم بالدائرة حول أهمية بيئة العمل في توفير الممكنات الداعمة لممارسة مهام العمل في بيئة دامجة، وإطلاق المبادرات التي تعزز جهود الدولة وسياستها الوطنية في حماية حقوق أصحاب الهمم، وتهيئة الخدمات التي توفر سبل الاستفادة منها بالمساواة مع غيرهم، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، مع توفير الفرص والإمكانيات التي تنمي وتطور مهاراتهم ليكونوا فاعلين في المجتمع.

## ورشة معرفية حول حقوق أصحاب الهمم في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية

عقدت الدائرة ورشة معرفية، عن بُعد، حول حقوق أصحاب الهمم في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية، وذلك تزامنًا مع اليوم العالمي للغة الإشارة.

وتناولت الورشة التي حضرها أكثر من (370) من الجهات الحكومية بإمارة دبي وأفراد الجمهور والمحامين والمستشارين القانونيين، تعريفًا بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي حرصت دولة الإمارات على الانضمام إليها لدعم الجهود الدولية في هذا الشأن.

كما تطرقت الورشة إلى التعريف بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات المحلية، من خلال القانون رقم (3) لسنة 2022 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي، والذي استهدف وضع الإطار القانوني الضامن لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى مناحي الحياة، ومنحهم الحق والإمكانية في العيش المستقل على قدم المساواة مع الآخرين، مع إشراكهم في رسم السياسات والخطط والتشريعات والبرامج الحكومية، وكذلك القرارات الخاصة بهم، أو التي قد تؤثر على جودة حياتهم.

# إدارة المعارف

## توظيف أدوات المعرفة
## في بنـاء القـدرات المؤسسـية

**تحرص الدائرة على توفير المعارف واسـتثمارها في بناء ثقافة مؤسسـية قائمة على تبني الممكنات اللازمة لاكتساب المعرفة، وتبادل الخبرات، والوصول إلى المعلومات التي يحتاج إليهـا الموظـف، وهيـأت لذلـك قواعـد البيانـات، ومنصة للأفـكار الابتكاريـة، ونظامًـا لتخزين المعـارف وتوثيقهـا، بالإضافـة إلى إطلاق العديـد مـن الفعاليـات والمبـادرات؛ بمـا يسـهم في التطويـر المؤسسـي الـذي يضمـن اسـتدامة التطويـر والتعلـم، ومـن ثـمَّ زيـادة الإنتاجيـة الوظيفية.**

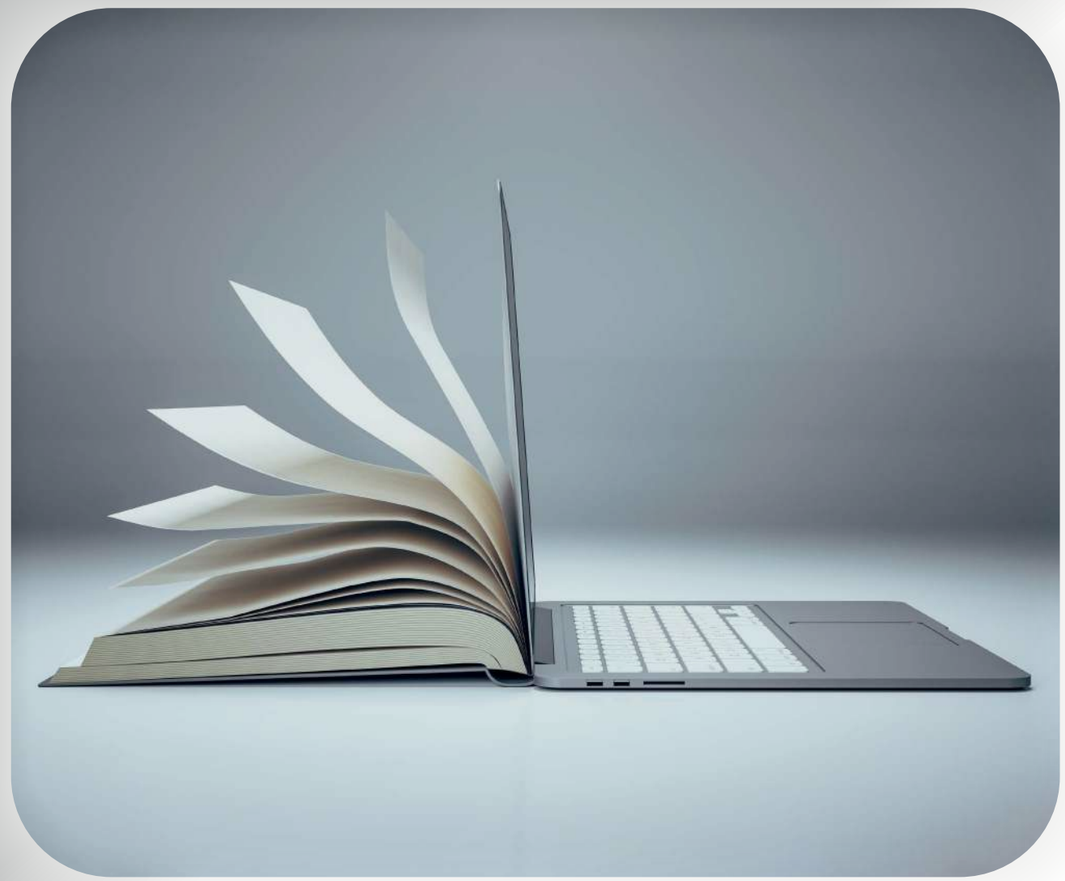

**وقـد شـهدت الدائـرة عدة ممارسـات ومبـادرات معرفيـة، خلال 2024م، يمكن التعريف بها على النحو التالي:**

## تغذية المكتبة بأحدث الإصدارات

زودت الدائرة مكتبتها خلال 2024 بعدد من الكتب والدارسات التخصصية في المجال القانوني والمعـرفي، ومجـال الابتكار واستشـراف المسـتقبل، حيـث تقوم الدائـرة بزيارة معـارض الكتب الدوليـة التـي تقـام داخـل الدولـة، واقتنـاء أبرز الإصـدارات التي يتم ترشـيحها من قبل السـادة المستشـارين القانونييـن بالدائـرة، بمـا يخـدم مهـام عملهـم، وقد تم اقتنـاء (52) كتابًا ودراسـةً تخصصيّـةً، وبلـغ عـدد الاسـتعارات مـن المكتبـة خلال 2024 (115) كتابًا، في حيـن بلـغ عـدد الزيارات (313) زيارة.

**52**

كتابًـا ودراسـة تخصصيّة أضيفت إلى مكتبة الدائرة خلال 2024

**313**

عـدد زيـارات المكتبـة خلال 2024

## توفير قواعد البيانات القانونية

قدمت الدائرة وصولًا فوريًّا إلى قواعد البيانات المتخصصة في مجال القانون والتي بلغت (5) خمـس قواعـد بيانات محليـة ودولية، باللغتيـن العربية والإنجليزية، مما يمكّـن موظفي الدائرة من الاستفادة من المعلومات والأبحاث الأكثر تخصصًا وتحديثًا.

كما وفرت الدائرة اشـتراكًا في بعض المكتبات العامة بالدولة بما يضمن توفير مصادر إضافية وقواعد بيانات متخصصة لتعزيز التعلم المستمر وتطوير المعرفة لموظفيها.

## الاستفادة من مبادرة المكتبة القانونية

توفـر الدائـرة مـن خلال مبـادرة المكتبة القانونية اسـتفادة جميع موظفي ديوان سـمو الحاكـم والدوائـر الملحقـة بـه، من مصـادر المعلومات المتوفـرة لدى مكتبتهـا القانونية، والتـي تزخـر بالعديد من المراجـع وقواعد البيانات الإلكترونية، وتهـدف هذه المبادرة إلى توفيـر مجموعـة مـن المصادر المعرفيـة وقواعد البيانـات القانونية، بهـدف تعزيز التعلم المستمر.

## توفير قوائم محتويات الكتب على فهرس المكتبة الإلكتروني

مع تحديث الدائرة لمقتنيات مكتبتها والتي بلغت أكثر من (4700) نسخة، فإنها توفّر لجميع موظفيها قوائم محتويات هذه الكتب على فهرس المكتبة الإلكتروني، ليسهل تصفحها، والوقوف على مدى علاقة الكتاب بالاحتياجات المعرفية التي يحتاج إليها المستفيدون من المكتبة، حيث تم إرسال (44) تعميمًا بالكتب التي تم اقتناؤها خلال 2024.

## الاحتفاء بشهر القراءة الوطني

**شاركت الدائرة بعدة فعاليات ومبادرات ضمن احتفالات الدولة بشهر القراءة الوطني، باعتبار أن القراءة أداة فاعلة لاكتساب ومشاركة المعارف، والسبيل إلى الانفتاح على التجارب والممارسات التي تنعكس في تعزيز المهارات والقدرات، ومن جوانب مشاركة الدائرة في هذا الحدث الوطني:**

### أ- مبادرة للتبرع بالكتب المستعملة:

تحقيقًا لتدوير وسائل المعرفة وتعميم الاستفادة منها، أطلقت الدائرة تزامنًا مع شهر القراءة مبادرة لموظفيها بشأن المشاركة في المبادرة التطوعية للتبرع بالكتب المستعملة لديهم، مما لم يعودوا في حاجة إليها، لتقديمها إلى المؤسسات الخيرية ذات العلاقة.

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
The Government of Dubai Legal Affairs Department
حكومة دبي GOVERNMENT OF DUBAI
الإمارات THE EMIRATES

### تطور حركة التعليم في دولة الإمارات

في ضوء الاحتفاء بشهر القراءة الوطني 2024، ونظرًا لطبيعة الارتباط بين القراءة والتعليم في أي مجتمع من المجتمعات، نضع في هذه الإضاءة المعرفية المختصرة نبذةً عن مراحل تطور حركة التعليم في دولة الإمارات، باعتباره داعمًا أساسيًّا في تعزيز القراءة في المجتمع

شهر القراءة 2024 Reading Month
الإمارات تقرأ UAE Reads

**المرحلة الأولى: التعليم التقليدي (المُطَوَّع):** بدأ التعليم في دولة الإمارات بالدراسة في (الكُتّاب) الذي اعتمد عليه في تحفيظ الفتيان والفتيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وتعليمهم بعض علوم الدين، وأساسيات القراءة والكتابة، والحساب، وعلوم اللغة والشعر، وكان يعرف المعلم في هذا التعليم التقليدي بـ(المُطَوِّع) الذي كان ينهض بدور كبير في تعزيز القيم الدينية والأخلاقية لدى النشء، إلى جانب تلك المعارف الأساسية؛ ومن ثَمَّ حرصت الأسر على إلحاق أبنائها بتلك الكتاتيب التي انتشرت في عديد من أنحاء الإمارات، حيث أدت دورًا أساسيًّا في وضع اللبنات الأولى للعملية التعليمية للمجتمع قبل المدارس النظامية، وقد ظلت مدارس المطوع في الإمارات تؤدي رسالتها في تنشئة وتهذيب الأبناء، وتفاوت نشاط تلك المدارس التقليدية، إذ اعتمد ذلك على ثقافة المطوع ومعرفته.

**المرحلة الثانية: المدارس الأهلية:** ظهرت بعد مرحلة المطوع بعضُ المدارس الأهلية التي أنشئت بجهود كبار التجار والأعيان والوجهاء الذين تبنوا فكرتها والإنفاق عليها، وهي مدارس شبه نظامية، تنوعت الدراسة فيها بين العلوم والمعارف اللغوية والدينية، والتاريخ والسيرة، والرياضيات، وبذلك انتقل التعليم في إمارات الساحل إلى مرحلة جديدة. وقد أخذت تلك المدارس في الانتشار بأنحاء واسعة من الإمارات، منها في أبوظبي: ابن عتيبة (1903)، ودرويش (1940)، وفي دبي: الأحمدية (1912)، والسالمية (1924)، والسعادة (1926)، والفَلَاح (1927)، وفي الشارقة: الخليف (1902)، والتيمية المحمودية (1907)، والوهيبية (1911)، والنابودية (1923)، والتيمية (1928)، والإصلاح (1935)، وفي عجمان: الفتح: (1928)، وفي أم القيوين: ابن عتيق (1945)، وفي رأس الخيمة: مدرسة الشيخ سلطان بن سالم (مطلع الثلاثينيات)، والمعيريض (1934)، والفتح (منتصف الأربعينيات)، وأم البراميل (أواخر الأربعينيات)، والهداية (1950)، وقد حرصت تلك المدارس على تعزيز السلوك الأخلاقي لدى طلابها، إلى جانب رسالتها التقليدية.

**المرحلة الثالثة: التعليم النظامي:** بعد هذه المرحلة من التعليم الأهلي/ شبه النظامي أخذ التعليم في مرحلة متطورة انتقل فيها من الاعتماد على الجهود التطوعية لكبار التجار ووجهاء المجتمع إلى مرحلة الاعتماد على الإشراف والدعم الحكومي الكاملين، والاستفادة من الخبرات العربية في دعم العملية التعليمية، كما تم إرسال طلاب للالتحاق بالدراسة في بعض الدول العربية كمصر والأردن والكويت والبحرين وغيرها، إلى جانب البعثات التي كانت ترسلها تلك الدول لدعم التعليم في الإمارات وتحديثه، ولاسيما دولة الكويت التي قدمت دعمًا كبيرًا للتعليم الإماراتي في مراحل نهضته الأولى، وهذه الجهود جميعها قد هيأت لصعود جيل أوفر حظًّا في التعليم، قادر على صياغة واقع ثقافي واجتماعي جديد.

**المرحلة الرابعة: مرحلة النهضة التعليمية:** مع التحول الذي شهدته الدولة وتدفق الثروة النفطية، توجهت الجهود إلى دعم التعليم نوعيًّا وماديًّا، والعمل على الارتقاء به وبمخرجاته، بوصفه إحدى أولويات بناء المجتمع الحديث، وتم وضع أحدث النظم التعليمية، وأنشئت المدارس والمعاهد والجامعات، ونظمت البعثات الدراسية إلى كبرى الجامعات العالمية؛ وهو ما دعم النشاط الثقافي والعلمي بشكل كبير من خلال وجود جيل واعٍ يستوعب متغيرات واقعه، ويشارك في التنمية الاجتماعية والثقافية في وطنه.

مراجع النشرة المعرفية:


- د. عادل نيل، الاتجاه الوجداني في الشعر العربي بمنطقة الخليج، دائرة الثقافة، حكومة الشارقة، ط1، 2016م.
- عبد الله علي الطايور، التعليم التقليدي.. المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2004م.
- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938- 1971م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (35)، ط1، 2000م.


### ب- التعريف بتطور حركة التعليم في دولة الإمارات:

نظرًا لطبيعة الارتباط بين القراءة والتعليم في أي مجتمع من المجتمعات، أعدت الدائرة نشرة معرفية تتضمن مراحل تطور حركة التعليم في دولة الإمارات، باعتباره داعمًا أساسيًّا في تعزيز القراءة في المجتمع، حيث تضمنت أربع مراحل أساسية، بدءًا من مرحلة التعليم التقليدي (المُطَوَّع)، مرورًا بالمدارس الأهلية، والتعليم النظامي، وصولاً إلى النهضة التعليمية التي صاحبها نشاط علمي وثقافي، أسهم في وجود جيل واعٍ يستوعب متغيرات واقعه، ويشارك في التنمية الاجتماعية والثقافية في وطنه.

## نشر المعارف القانونية

حرصًا منها على تعزيز المعرفة لدى موظفيها، عملت الدائرة على النشر الداخلي للمعارف من خلال تعميم النشرات المتنوعة، والتي بلغت خلال 2024 (119) نشرة معرفية، وتتضمن مبادئ وأحكام محكمة تمييز دبي التي تتعلق بطبيعة عمل الدائرة واختصاصاتها، ويتم اختيار الأحكام المناسبة لتعميمها على موظفي الدائرة بواسطة مستشاري الدائرة، مما يضمن توجيه المعلومات بشكل ملائم وفقًا لاحتياجات الفريق، ونشر أحكام من القضايا التي باشرتها الدائرة.

| | |
|---|---|
| 119 | نشرة معرفية متخصصة تم تعميمها خلال 2024 |

## ضمان السلامة اللغوية والدقة الأسلوبية في النص القانوني

**تلتزم الدائرة بتقديم كل ما يدعم جهود الدولة في الحفاظ على اللغة العربية، والتي تترجمها رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.**

ولضمان السلامة اللغوية والدقة الأسلوبية فيما يصدر عنها من محتوى باللغة العربية، التزمت الدائرة بمراجعة لغوية متخصصة، نحويًّا وصرفيًّا وإملائيًّا وأسلوبيًّا، لكافة أنظمة العمل، من تشريعات ولوائح، ومذكرات قضائية، وقرارات لجان قانونية متخصصة، ومواد تدريبية، ومراسلات رسمية، ووثائق تشغيلية، وتعاميم داخلية وخارجية، وإصدارات بحثية، إلى غير ذلك من محتوى باللغة العربية، وقد بلغ عدد الملفات التي تمت مراجعتها لغويًّا وأسلوبيًّا خلال عام 2024 (1483) ملفًا، بواقع (2,271,653) كلمة، وقد بلغ عدد الكلمات التي أنجزت الدائرة مراجعتها لغويًّا وأسلوبيًّا خلال الخمس سنوات الأخيرة (8,045786) كلمة.

| | |
|---|---|
| 2,271,653 | عدد الكلمات التي تمت مراجعتها لغويًّا وأسلوبيًّا خلال 2024 |
| 1483 | عدد الملفات التي تمت مراجعتها لغويًّا وأسلوبيًّا خلال 2024 |
| أكثر من 8,000,000 | كلمة تمت مراجعتها لغويًّا وأسلوبيًّا خلال السنوات الخمس الأخيرة |

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT


www.legal.dubai.gov.ae

+971 4 353 3337

contact@legal.dubai.gov.ae

lad_dubai

@lad_dubai

legal.dubai

lad_dubai

legal.dubai

legal.dubai